الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلـــوم الاقتصاديـــــة

تخصص إقتصاد نقدي و بنكي

محددات عرض النقود في الجزائر

من سنة 1990 - 2016

مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة

ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطالبة :

رمضان أمال

تحت إشراف :

د / مسيعد مريم

لجنة المناقشة

د. شرون عزالدين	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
د. مسيعد مريم	أستاذ محاضر - ب-	مقررا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
د. بوالكور نورالدين	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2018/2017

تشـكـــــر

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك على ما يسرت لي فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك و أتوب إليك.

بصدق الوفاء و الإخلاص أتقدم بشكر خالص إلى :

والدي الكريمين أطال الله في عمرهما ، و كل من إخوتي في تشجيعهم لي في إنجاز هذا العمل.

و أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني و مد لي يد العون من قريب أو بعيد ، و شكر خاص إلى المشرفة الدكتورة مسيعد مريم و أعضاء لجنة المناقشة.

مع قبول النقود كوسيلة للتبادل أصبحت المجتمعات تحتفظ بأحجام معينة من ما يسمى بعرض النقود أي بمعنى الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد ، و لدراسة موضوع محددات عرض النقود في الجزائر للفترة 1990 إلى 2016 تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض تطور العرض النقدي في الجزائر، حيث تميز المعروض النقدي في الجزائر بالنمو المستمر و المتزايد مع ارتباط هذا النمو و التغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية، خاصة مقابل الأصول الخارجية التي إحتل صدارة الإنشاء النقدي في الجزائر ، و هو ما ساهم في إرتفاع معدلات التضخم في فترات مرافقة لزيادة حجم الأصول الخارجية، و بذلك كان أهم محددات عرض النقود في الجزائر هو البنك المركزي و الذي حظي باهتمام كبير من قبل السلطات ، فجاءت عدة إصلاحات للجهاز المصرفي عن طريق قانون النقد و القرض كمحاولة لضبط المعروض النقدي بما يوافق النمو الاقتصادي .

Abstract

With the acceptance of money as a mean of exchange ,communities have become reserves a specific sizes of what is know money supply ,that is to say the exchanged monetary mass in economics ,however in order to study the topic of money supply determinants in algeria for the period of 1990 to 2016 , the descriptive analytical method was used to review money supply development in algeria , where money supply in algeria has been characterized by contiinous and increasing growth in which this growth and change is related with the change of montary mass equivalents , especially besides the external cash assets that earns the first place in money issueing in algeria .

This one have participated in the rising of inflation rates in the periodes within the external cash assets growth , that's why the principal ban kwas one of the most important money supply determinants in algeria .

Which received a great attention from authorities ,however many reforms came to the banking system through money law and loan as an attempt to adjust the money supply to match economic growth .

قائمة الاشكال :

- الشكل رقم 01 : العلاقة بين العملة المتداولة و القاعدة النقدية و العرض النقدي
- الشكل رقم 02 : النموذج الكينزي لتحليل المتغيرات الاقتصادية

قائمة الجداول :

- الجدول رقم 01 : تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1991-2011
- الجدول رقم 02 : تطور عرض النقود و مكوناته في الجزائر للفترة 2001-2014
- الجدول رقم 03 : تغيرات سعر البرميل من البترول و ما يقابله من تغيرات في سعر الصرف

تشكر I
ملخص بالعربية II
ملخص بالانجليزية III
قائمة الأشكال IV
قائمة الجداول..... V
مقدمة..... 01
الفصل الأول : الإطار النظري لعرض النقود
تمهيد..... 05
المبحث الأول : عرض النقود
المطلب الأول : مفهوم عرض النقود..... 06
المطلب الثاني :الجهات المسؤولة عن خلق النقود 07
المطلب الثالث : الجهات المتحكمة في عرض النقود..... 08
المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في خلق النقود..... 10
المبحث الثاني : قيمة النقود و علاقتها بالمستوى العام للأسعار
المطلب الأول : قيمة النقود..... 12
المطلب الثاني : القوة الشرائية 13
المطلب الثالث : الرقم القياسي للأسعار 14
المطلب الرابع : ظاهرة التضخم 14
المبحث الثالث :تحليل الكتلة النقدية
المطلب الأول : تعريف الكتلة النقدية 15
المطلب الثاني : الكتلة النقدية و الأجزاء المقابلة لها 16
المطلب الثالث : محددات العرض النقدي 17
المطلب الرابع : تطور تغطية الكتلة النقدية 18
المبحث الرابع : مفهوم السياسة النقدية و النظريات النقدية
المطلب الأول :تعريف السياسة النقدية 19
المطلب الثاني : النظرية النقدية الكلاسيكية 20
المطلب الثالث : النظرية النقدية الكينزية 20
المطلب الرابع :النظرية النقدية المعاصرة..... 23
خلاصة 24

الفصل الثاني : دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي
تمهيد 25
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول البنك المركزي
المطلب الأول : نشأة البنك المركزي 26
المطلب الثاني : مفهوم البنك المركزي 28
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر 28
المطلب الرابع : دور بنك الجزائر في تاهيل النظام المصرفي الجزائري 30
المبحث الثاني :استقلالية و مراقبة بنك الجزائر و أثر استقلاليته على السياسة النقدية و مؤشرات هذه الاستقلالية
المطلب الأول :استقلالية بنك الجزائر 33
المطلب الثاني : مراقبة بنك الجزائر 34
المطلب الثالث : أثر استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية 35
المطلب الرابع : مؤشرات استقلالية البنك المركزي 36
المبحث الثالث : العرض النقدي في اقتصاد الدولة
المطلب الأول : الإصدار النقدي..... 38
المطلب الثاني : الائتمان المصرفي..... 39
المطلب الثالث : علاقة عناصر ميزانية البنك المركزي بالعرض النقدي..... 39
المطلب الرابع : عناصر النظام النقدي..... 40
المبحث الرابع : أدوات السياسة النقدية
المطلب الأول : الأدوات المباشرة و غير المباشرة 42
المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر..... 43
المطلب الثالث :استخدام أدوات السياسة النقدية 46
المطلب الرابع :أهداف السياسة النقدية..... 48
خلاصة 51

الفصل الثالث: عرض النقود في الجزائر

تمهيد : 52
المبحث الأول : الإصلاحات النقدية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق
المطلب الأول : قانون النقد و القرض 10\90 و الاتفاق مع صندوق النقد و القرض 53
مطلب الثاني : التعديلات التي أدخلت على قانون النقد و القرض 2001 54

المطلب الثالث : التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03\11 55
المطلب الرابع : تعديلات قانون النقد و القرض 2009 56
المطلب الخامس : تعديلات قانون النقد و القرض 2010 57
المبحث الثاني : تطور مسار الكتلة النقدية في الجزائر
المطلب الأول : مسار الكتلة النقدية للفترة 1990 إلى 2000 59
المطلب الثاني : مسار الكتلة النقدية للفترة 2001 إلى 2014..... 61
المطلب الثالث : مسار الكتلة النقدية للفترة 2015 إلى 2016..... 64
المطلب الرابع : تأثير قطاع المحروقات على مسار الكتلة النقدية 65
المبحث الثالث : تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر
المطلب الأول : استقرار الأسعار و مكافحة التضخم 70
المطلب الثاني : تحقيق النمو الاقتصادي 72
المطلب الثالث : مكافحة البطالة 74
المطلب الرابع : تحقيق توازن ميزان المدفوعات 76
المبحث الرابع : الإصلاح المصرفي بعد قانون النقد و القرض 10\90
المطلب الأول : مبادئ قانون النقد و القرض 79
المطلب الثاني : إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة 81
المطلب الثالث : وضع نظام مصرفي على مستويين 81
المطلب الرابع : أهداف قانون النقد و القرض 81
خلاصة 83
الخاتمة 84
قائمة المراجع

مقدمة

الكتلة النقدية هي مجموع الأموال المتاحة النقدية و شبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي ، و لقد عرفت الكتلة النقدية في الجزائر زيادة ملحوظة من سنة لأخرى ، و من أهم العوامل المساهمة في تطورات الكتلة النقدية هو قطاع المحروقات ، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير في صادراتها على المحروقات.

و لقد عرفت الجهاز المصرفي الجزائري عدة إصلاحات للنصوص باقتصاديات الدولة و من أهمها الإصلاحات التي جاءت في قانون النقد و القرض حيث كانت النقود قبل قانون النقد و القرض 10/90 عبارة عن ظاهرة حسابية فقط و لم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية ، و بعد تفطن السلطات للدور الحيادي و السلبي للنقود ، تم إعطاؤها مفهوم جديد و اعتبارها وسيلة لتداول رأس المال و أصبحت النقود أداة للقرض و التنمية و بالتالي ظهر دورها الايجابي و تأثيرها المباشر على الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك و أصبحت أداة إستراتيجية مهمة.

طرح الإشكالية :

تحظى النقود بالقبول العام في عمليات التبادل و تعتبر مقياس للقيمة ، و هي جزء أساسي من العملية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء.

لقد مرت النقود منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا بمراحل شتى كانت لكل مرحلة نوع خاص إستلزمته ضرورة الحياة الاقتصادية و مما لا شك فيه أن الاقتصاد المعاصر لا غنى له عن النقود و لا عن المؤسسات النقدية كالبنوك و عليه فغن تنظيم الكمية المعروضة من النقود في الاقتصاد و السيطرة عليها و أيضا

تنظيم عمل المؤسسات النقدية هي من الشروط الأساسية و الضرورية للتحكم في اتجاهات و انجازات النشاط الاقتصادي و توجيهه من خلال السيطرة على العوامل الأساسية التي تحكم تغيراته.

و لذلك تعد دراسة محددات عرض النقود في الجزائر من أهم المواضيع في المجال النقدي و المثيرة للجدل و النقاش خاصة للتطورات التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2016 و من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هي اهم محددات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016 ؟

و يندرج تحت هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي :

- ما هو الإطار النظري لعرض النقود ؟
- ما هو دور السلطة النقدية في ضبط عرض النقود ؟
- كيف تطور المعروض النقدي في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

على ضوء ما تم تناوله سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- من أهم محددات عرض النقود في الجزائر هو البنك المركزي و الذي هو في قمة الجهاز المصرفي.
- التزايد المستر للمعروض النقدي في الجزائر مرتبط بتغير مقابلات الكتلة النقدية، خاصة مقابل الأصول الخارجية التي إحتل صدارة الإنشاء النقدي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع :

- تطابق الموضوع مع مجال التخصص المدروس.
- الدور الهام للنقود في الاقتصاد و تأثر هذا الأخير بالعرض النقدي.
- التأثير الهام للعرض النقدي الجزائري في ظل التحولات الراهنة.

أهداف البحث :

يتناول البحث موضوع تطور عرض النقود و تأثيره على النمو و الاستقرار الاقتصادي و ذلك من أجل :

- الإجابة على الإشكالية المطروحة و المتمثلة في فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر 1990-2016 ، خاصة في ظل التحولات المعاصرة .

- إبراز دور البنك المركزي في العرض النقدي.

- التعرف على أثر نمو العرض النقدي.

منهجية البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيق أهداف الدراسة ، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض تطور العرض النقدي في الجزائر و ذلك بالاعتماد على المراجع المتخصصة.

الدراسات السابقة :

من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة ، نلاحظ وجود الدراسات التي تناولت موضوع عرض النقود و مواضيع ذات صلة و من أهم هذه الدراسات نجد :

- بودرع لطفي، 2010/2009 ، تحليل عرض النقود في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2008، و هي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير و تمحورت حول العوامل التي تؤثر على عرض النقود في الجزائر و استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة النظريات المفسرة للنقود ، كما اعتمدت على المنهج الإحصائي لمعالجة تطور الكتلة النقدية في الجزائر ، و أهم نتائج هذه الدراسة هو أن برغم كل جهود **بنك** الجزائر فإن نجاح الإصلاحات النقدية المعتمدة هو عامل ظرفي فقط ناتج عن تحسن مداخيل الجزائر من تصدير البترول.

– إكن لونيس ، 2011/2010 ، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2009 ، و هي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، و تمحورت حول دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر ، و استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي لاستعراض ماهية السياسة النقدية و المعروض النقدي و المنهج الاستنباطي عند القيام بتحليل معطيات الجانب التطبيقي من البحث و المنهج التاريخي في دراسة حالة الجزائر و من أهم نتائج هذه الدراسة هو أن السياسة النقدية تعمل على ضبط العرض النقدي و التحكم فيه لجعل كمية النقود تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي.

– وحيد خير الدين ، 2013/2012، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات <<دراسة حالة الجزائر >>، و هي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير و تمحورت حول مدى مساهمة الثروة النفطية في تفعيل الاقتصاد الدولي عموما و الاقتصاد الجزائري خصوصا ، و أهم نتائج هذه الدراسة هو أن الثروة النفطية لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري و بما أنها تتميز بتذبذب أسعارها لابد من الاستغلال العقلاني لهذا المورد و البحث عن بدائل أخرى لقطاع المحروقات.

خطة البحث :

بغية الوصول إلى الجوانب المهمة في الموضوع قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي :

– الفصل الأول : الاطار النظري لعرض النقود

– الفصل الثاني : دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي

– الفصل الثالث : عرض النقود في الجزائر

الفصل الأول

الإطار النظري لعرض النقود

تمهيد :

مع قبول النقود كوسيلة أو كوسيط للتبادل باتت المجتمعات تحتفظ بأحجام معينة من ما يسمى بعرض النقود ، أي بمعنى كمية أو حجم النقود التي نتداولها في الاقتصاد و مما لا شك فيه أنه لا غنى عن النقود و لا عن المؤسسات النقدية كالبنوك و عليه فإن تنظيم الكمية المعروضة من النقود في الاقتصاد القومي و السيطرة عليها و تنظيم عمل المؤسسات النقدية هي شروط أساسية و ضرورية للتحكم في اتجاهات وإنجازات النشاط الاقتصادي ، و لتوجيهه من خلال السيطرة على العوامل الأساسية التي تحكم تغيراته.

و في هذا الفصل توضح الدراسة مفاهيم تتعلق بعرض النقود من خلال أربعة مباحث حيث يتمحور المبحث الأول على عرض النقود ثم تتطرق الى قيمة النقود و علاقتها بالمستوى العام للأسعار من خلال المبحث الثاني و إلى تحليل الكتلة النقدية في المبحث الثالث ، أما في المبحث الرابع فتتناول مفهوم السياسة النقدية من خلال التعرف على مختلف النظريات النقدية عبر العصور.

المبحث الأول : عرض النقود

من خلال هذا المبحث سنتعرف على مفهوم عرض النقود و الجهات المسؤولة خلق النقود وكذلك الجهات المتحكمة في عرض النقود و العوامل المؤثرة في خلق النقود

المطلب الأول : مفهوم عرض النقود

ينبغي أن يكون هناك عرض كافي في النقود في الاقتصاد لينجز الوظائف الأساسية للنقود و نعني بعرض النقود " كمية وسائل الدفع الموجودة في لحظة زمنية معينة ".

و يتكون عرض النقود في الاقتصاد الحديث من المسكوكات المعدنية و العملة الورقية الودائع الجارية التي يحوزها الجمهور أما الأشياء الأخرى كالودائع لأجل و ودائع التوفير لدى البنوك التجارية لا يمكن احتسابها ضمن عرض النقود ، لأنها على عكس الودائع الجارية لا يمكن أن تستعمل في الدفع مقابل سلع وخدمات أو لتسوية الديون ، بالإضافة لذلك استبعد عن عرض النقود أي مسكوكات معدنية أو عملة ورقية أو ودائع جارية ليست متاحة للجمهور فالعملة الورقية لا تعتبر جزء من عرض النقود إذا كانت خارج البلد أو مكدسة ببساطة في مخازن الحكومة. [1]

[1] سمير حسون ، **الاقتصاد السياسي في النقد و البنوك** ، الطبعة الثانية ، 2004 ، ص 26

المطلب الثاني : الجهات المسؤولة عن خلق النقود

من خلال هذا المطلب سيتم التركيز على أهم الجهات المسؤولة عن خلق النقود و المتمثلة في كل من الحكومة و المصرف المركزي و المصارف التجارية و هذا كالتالي :

أولا .الحكومة : تقوم بإصدار النقود القانونية من خلال وزارة المالية ، و لكنها لا تشكل جزء كبير من عرض النقود ، لأن الغاية من إصدارها هو تسهيل المبادلات التجارية صغيرة الحجم بالإضافة إلى تحديد حجم المعاملات المالية و القوائم و الحسابات المالية بصورة دقيقة و أقرب إلى الواقع و خصوصا المعاملات المالية التي تؤثر فيها القيمة الصغيرة كأسعار الأسهم و العملات و غيرها.

ثانيا. المصرف المركزي : يقوم بخلق النقود القانونية و هي النقود التي نقبلها بقوة القانون و التي تشكل الجزء الأكبر من عرض النقود في المجتمعات التي تتميز بضعف أجهزتها المصرفية و المالية و النقد الذي يصدره المصرف المركزي يذهب إلى فئتين :

- إلى الأفراد على شكل عملة بالتداول من خلال الحكومة.
- إلى المصرف المركزي على شكل احتياطات لديها (أي لدى المصارف التجارية).

ثالثا. المصارف التجارية : تخلق المصارف التجارية نقودا و لكن ليست نقود قانونية كالمصرف المركزي و الحكومة ، بل نوع آخر نسميه النقود المصرفية أو نقود الودائع و هي نقود ائتمانية أي تعتبر دينا على الجهة التي أصدرتها و حقا لحاملها ، و يتم خلقها من خلال الودائع الجارية الأولية لديها و من خلال التجربة وجدت البنوك أن حجم الودائع لديها يفوق حجم المسحوبات فاستغلت هذه الفجوة بين ما يودع و بين ما يسحب بإقراض الأموال ، و مع ظهور الشيكات و هي من أدوات الدفع التي يستطيع الأفراد بواسطتها إتمام عملياتهم دون الحاجة إلى حمل و نقل النقود بقيت النقود لدى الجهاز المصرفي ثابتة تقريبا لا تتغير و إنما تتغير القيود المحاسبية التي تثبت حق لأحد الأطراف على الآخرين [2] .

[2] أكرم حداد ، **النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري** ، دار وائل للنشر ، 2005 ، ص 90

المطلب الثالث : الجهات المتحكمة في عرض النقود

يتحكم في عرض النقود عدة جهات أهمها البنك المركزي و البنوك التجارية و الجمهور و سنتعرف عليا فيما يلي :

أولا. البنك المركزي : يؤثر على عرض النقود من خلال :

أ – المضاعف النقدي : من خلال

– نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها على الودائع الجارية (علاقة عكسية مع عرض النقود)

– نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الزمنية (علاقة عكسية مع عرض النقود)

إذا زادت نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية (الودائع) فستزيد مجموع التسربات و يقل المضاعف ، و بالتالي يقل عرض النقود.

ب – القاعدة النقدية : من خلال

– القاعدة المقترضة

– القاعدة غير المقترضة

فإذا قامت البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي فسيزيد نسبة الاحتياطي القانوني لديها و بالتالي سيزيد عرض النقود و العكس صحيح.

أما القاعدة غير المقترضة فهي ستزيد الأموال لدى الحكومة التي ستنفقها للجمهور و الذي بدوره إما أن يحتفظ بها على شكل عملة أو أن يودعها لدى البنوك (الاحتياطي القانوني) و بكلتا الحالتين ستزيد القاعدة النقدية و سيزيد عرض النقود و العكس صحيح.

ثانيا. البنوك التجارية :

أ – من خلال المضاعف النقدي : و ذلك من خلال ما يرغب الاحتفاظ به من إحتياطات فائضة فكلما زادت رغبة البنوك التجارية بالاحتفاظ بالاحتياطات على الودائع الجارية كلما زادت التسربات في المضاعف

و بالتالي قل عرض النقود و العكس صحيح و يتأثر سلوك البنوك التجارية للاحتفاظ بالاحتياطات على الودائع الجارية بما يلي :

- المخاطر المرتبطة بالسحوبات ;
- قدرتها على الاقتراض ;
- سعر الفائدة (الفرصة البديلة) ;
- تكلفة الاقتراض من البنك المركزي ;
- الخوف من الفشل المصرفي ;
- التدفقات المتوقعة للودائع .

ب – القاعدة النقدية : تؤثر البنوك التجارية على القاعدة النقدية من خلال رغبتها بالاقتراض أو عدمه (القاعدة المقترضة) من البنك المركزي ، فإذا اقترضت من إحتياطاتها الكلية ستزيد و بالتالي ستزيد القاعدة النقدية و سيزيد معها عرض النقود و العكس صحيح.

و القاعدة غير المقترضة بدخولها مشترية الأوراق المالية الحكومية فإنها ستقلل نسبة الاحتياطي القانوني و بالتالي يقل عرض النقود و إذا دخلت بائعة لما إشترته عندما تزيد نسبة الاحتياطي القانوني و ستزيد القاعدة النقدية و بالتالي سيزيد عرض النقود.

ثالثا: الجمهـور:

يؤثر على المضاعف النقدي من خلال مقدار ما يرغب الجمهور الاحتفاظ به على شكل عملة بالتداول و يتأثر سلوكه بالعوامل التالية :

- ثروة الفرد : كلما زادت قل مقدار ما يرغب الجمهور الاحتفاظ به على شكل عملة و زاد على الودائع و العكس صحيح
- العائد على الموجودات الأخرى و مدى تيقنه من هذا العائد ؛
- رغبة الاحتفاظ بالموجودات السائلة (فالعملة سيولتها 100 %) ؛

- مدى تقدم العادات المصرفية لدى الجمهور ، فكلما زادت الثقافة المصرفية كلما زاد حجم الودائع و تعامل الجمهور مع المصارف ؛
- الهلع المصرفي ؛
- العمليات غير المشروعة مثل غسيل الأموال ، التهريب ، وجود سوق سوداء ؛
- زيادة معدل الضريبة .

و العوامل الثلاثة الأخيرة تؤثر سلبا على عرض النقود ، فزيادتها تقلل عرض النقود و العكس صحيح .

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في خلق النقود

يسهل من الناحية العملية (و بعد التعرف على الآلية التي تخلق بها الجهات المختلفة النقد) التعرف على محددات عرض النقود و التي يمكن اشتقاقها كالتالي[3] :

من المعروف أن الاحتياطات الكلية R تساوي الاحتياطات القانونية و الفائضة RR + ER

و بنفس الوقت تساوي الاحتياطات المقترضة b , MB و غير المقترضة Nh , MB

$$RR + ER = b.MB + Nb . MB - ER$$

و بوضع RR على طرف لوحدها نحصل على المعادلة التالية :

$$RR = b.MB + Nb . MB - ER$$

و بما أن rd نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الأولية D فإن

$$D = \left[\frac{1}{rd}\right] X \ RR$$

و بتعويض قيمة RR السابقة فإن

$$DD= \left[\frac{1}{rd}\right] (B.MB + NB.MB - ER)$$

و بتعويض قيمة D من معادلة عرض النقود نحصل على

(3) اكرم حداد ، مرجع سبق ذكره ، ص 100

$$M=CC+\left[\frac{1}{rd}\right](b.MB - NB.MB - ER)$$

و من هذه المعادلة نجد أن العوامل المؤثرة في تحديد عرض النقود هي :

- القاعدة غير المقترضة (NB.MB)
- القاعدة المقترضة (b.MB)
- الاحتياطات الفائضة ER
- العملة في التداول C
- نسبة الاحتياطات القانونية rd

المبحث الثاني : قيمة النقود و علاقتها بالمستوى العام للأسعار

من خلال هذا المبحث سنتعرف على قيمة النقود ، القوة الشرائية و كذلك الرقم القياسي للأسعار كما نتطرق إلى التعرف على ظاهرة التضخم.

المطلب الأول : قيمة النقود

نعني بقيمة النقود القوة الشرائية لوحدة النقد في فترة زمنية محددة ، و يعبر عن قيمة النقود بكمية السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها أو شراؤها بوحدة نقدية في فترة زمنية معينة و تقاس بمقلوب المستوى العام $\left[\frac{1}{P}\right]$.

عندما ترتفع الأسعار تنخفض القوة الشرائية لها و العكس بالعكس ، مثلا عندما يكون سعر كيلوغرام من بطاطا هو 25 دج يمكن شراء 40 غرام بدينار واحد ، و عندما يرتفع سعر البطاطا إلى 50 دج للكيلوغرام الواحد فإنه يمكن شراء 20 غرام فقط بدينار واحد ، و معنى هذا أنه انخفضت القوة الشرائية للدينار و بالتالي نحصل على كمية أقل للدينار الواحد على المستوى الكلي ،و يحدث هذا التغيير في قيمة النقود نتيجة الاختلال بين التدفق النقدي و التدفق السلعي في الاقتصاد و لذلك تسعى الدول لضمان هذا التوازن.

يجب أن لا ينظر للسعر أو قيمة النقود على أنهما يشكلان علاقة سلوكية و أن أحدهما سببا للآخر بل تشكل علاقة تعريفية و نتناول ثلاثة أنواع لقيمة النقود :

أولا . القيمة الاسمية للنقود : قيمة مجردة أو مطلقة نستخدم في تحديد القيم الاقتصادية للمجتمع و يشمل القيمة الرقم المكتوب على العملة ، و تحدد بقرار تشريعي ، و يطلق عليها أيضا بالقيمة النقدية أو السوقية أو السعر النقدي.

ثانيا . القيمة الحقيقية للنقود : هي كمية السلع و الخدمات الممكن شراؤها بوحدة النقد المختارة.

ثالثا . القيمة الخارجية للنقد : تعكس العلاقة بين النشاط الاقتصادي للوطن و الخارج من خلال سوق الصرف فإذا زادت عائدات الصادرات يؤدي إلى تحقيق فائض في العملة الأجنبي مما ينجم عنه انخفاض سعر الصرف و نصل في النهاية إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، و ذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى و أما إذا زادت الواردات فإنه يؤدي إلى تسجيل فائض في طلب العملة الأجنبية مما ينجم عنه ارتفاع سعر الصرف و هذا يؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية [4]

المطلب الثاني : القوة الشرائية

المقصود بالقوة الشرائية للنقود هو ما تتمتع به من قدرة على المبادلة بالسلع و الخدمات المختلفة بوجه عام ، و على هذا الأساس فإنه في حال ارتفاع سعر سلعة معينة و لتكن القمح مثلا من 100 دينار إلى 200 دينار للكلغ الواحد فإن ذلك لا يعني أن قيمة الدينار قد انخفضت إلى النصف و ذلك على اعتبار أن الدينار لا يستعمل في مبادلة القمح فقط بل في مبادلة جميع السلع و الخدمات فارتفاع سعر القمح لا يعني بالضرورة أن أسعار السلع الأخرى قد ارتفعت ، بل قد يكون ذلك نتيجة ظروف خاصة حتى لو ارتفعت أسعار جميع السلع فإنه ليس من الضروري أن تكون نسبة الارتفاع واحدة بالنسبة لجميع السلع المتداولة و بالتالي فإنه لا يمكن القول أن ارتفاع سعر أية سلعة إلى الضعف مثلا يتبع انخفاض القوة الشرائية للنقود إلى النصف و الواقع أن ظروف العرض و الطلب فضلا عن بعض الظروف الأخرى تؤدي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع و انخفاض أسعار سلع أخرى مع احتفاظ أنواع أخرى من السلع بدرجة نسبة من الثبات في أسعارها و يمكن القول أن تتبع التغيرات التي تطرأ على أسعار عدد من السلع الأساسية التي تمثل بوجه عام أسعار السلع و الخدمات المختلفة يمكن أن يدلنا على تقلبات القوة الشرائية للنقود و هذا ما نسميه الرقم القياسي للأسعار.[4]

[4] عبد القادر خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص 212

المطلب الثالث : الرقم القياسي للأسعار

يطلق الاقتصاديون على التغيير النسبي الذي يطرأ على أسعار مجموعة من السلع في وقت محدد بالنسبة إلى مستوى أسعارها في وقت سابق اصطلاح " الرقم القياسي للأسعار" إذن فهو يقيس نسبة التغير التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات ، أو بتعبير آخر يقيس نسبة التغيير في القوة الشرائية للنقود [5].

المطلب الرابع : ظاهرة التضخم

للتضخم تعاريف متعددة نذكر منها :

- التعريف المبني على النظرية الكمية يرى أن " التضخم يعني كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار " [6].
- التعريف المبني على نظرية الدخل و الإنفاق يرى أن التضخم"هو الزيادة في معدل الإنفاق و الدخل" [7].

التعريف المبني على نظرية العرض و الطلب يرى أن " التضخم عبارة عن زيادة الطلب على العرض تؤدي ارتفاع الأسعار " [8].

و التعريف العام هو الارتفاع العام و المتواصل للمستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الدولية.

و كذا يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية للوحدة النقدية ، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع و الخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدات من النقود.

---

[5] سمير حسون، مرجع سبق ذكره ، ص 40

[6] مفيد عبد القوي ، **محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية** ، مطبعة مزوار ، 2007 ، ص 87

[7] نفس المرجع السابق ، ص 88

[8] نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة

المبحث الثالث : تحليل الكتلة النقدية

يتمحور هذا المبحث حول تعريف الكتلة النقدية و الأجزاء المقابلة لها كما سنتعرف على محددات عرض النقود و تطور تغطية الكتلة النقدية.

المطلب الأول : تعريف الكتلة النقدية

الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع: هي مجموعة الأموال المتاحة النقدية و شبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي و الخزينة العامة.

أولا. الأموال المتاحة النقدية : و تشمل ثلاث أنواع

- الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي ;
- النقود المساعدة المتداولة ;
- الودائع تحت الطلب و تسمى النقود الكتابية و هي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها.

ثانيا. الأموال الجاهزة شبه النقدية : تشمل مجموع الودائع المصرفية و الخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر و فوري بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك أو الحوالات و تتضمن الودائع التالية :

- ودائع تحت الطلب على الدفتر
  - حسابات على الدفتر في البنوك تدر فائدة لأصحاب الودائع ;
  - حساب التوفير و الاحتياط .
- ودائع لأجل : نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية تكون في البنوك أو الخزينة لأجل محدد

إن زيادة الكتلة النقدية ينتج عن زيادة النمو الاقتصادي و عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار[9].

[9] صالح مفتاح ، **النقود و السياسة النقدية** ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2005 ، ص 52

المطلب الثاني : الكتلة النقدية و الأجزاء المقابلة لها

إن عملية الإصدار النقدي متاحة للبنك المركزي و لكن في إطار محدد بحجم الغطاء المتوفر لديه من الذهب لكن سرعان ما تغيرت الظروف الاقتصادية و الأنظمة النقدية من النظام الذهبي إلى النظام الائتماني إذ أصبح حجم الغطاء لا يتجسد فقط في حجم الذهب الذي يحتفظ به البنك المركزي بل حسب درجة تطور الاقتصاد الوطني و قدراته الإنتاجية ، مما جعل الإصدار النقدي مرتبط بعدة أصول يطلق عليها مقابلات الكتلة النقدية و هي ثلاثة أنواع :

أولا. الأصول الخارجية : و هي المقابل الخارجي للكتلة النقدية تتمثل في الذهب و العملات الأجنبية لدى النظام البنكي و لاسيما البنك المركزي ، فالأصول الخارجية تتغير تبعا لحركة رصيد ميزان المدفوعات و بما أن الذهب و العملات الأجنبية ليست قابلة للتداول في النشاط الاقتصادي الداخلي ، فإن البنك المركزي يحتفظ بها و مقابلها يصدر العملة الوطنية.

ثانيا. القروض المقدمة إلى الدولة : تتمثل في تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية ، إضافة إلى السندات و الديون التي التزمت بها هذه الخزينة.

ثالثا. القروض المقدمة للاقتصاد : هي قروض ممنوحة للمؤسسات و التسبيقات المقدمة للعائلات حيث تقوم البنوك بمنح قروض للمؤسسات انطلاقا من الودائع ، قصد تمويل عمليات الاستغلال و الاستثمار إضافة إلى التسبيقات المقدمة لتمويل السكن و الاستهلاك، إذن هي جميع ديون البنوك على الاقتصاد و هذه القروض تعتبر إحدى مقابلات الكتلة النقدية لكون :

- منحها يؤدي بالضرورة إلى زيادة كمية النقود المتداولة ;
- ارتفاع مستواها يؤدي إلى ارتفاع الوسائل النقدية المتاحة و العكس صحيح [10].

[10] بودرع لطفي، **تحليل عرض النقود في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،2010/2009 ،ص 49

المطلب الثالث : محددات العرض النقدي

إن الكتلة النقدية ناتجة عن تأثير قرارات (سلوك) عدة أطراف في عرض النقود و ذلك كمايلي :

أولا. السلطة النقدية : تقرر حجم القاعدة النقدية ، العملة المتداولة C بالإضافة إلى الاحتياطي الإجمالي لدى الجهاز المصرفي TR MB = C + TR

ثانيا. البنوك التجارية : تقرر حجم القروض و الأصول الأخرى التي ستحصل عليها و حجم الاحتياطات التي يتم الاحتفاظ بها كاحتياطات فائضة (إضافية) ER/D

ثالثا. المودعون و المقترضون : يقررون كيف يوزعون ما لديهم من ثروة نقدية بين العملة و الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل و الودائع الادخارية C/D [11]

و الشكل رقم (01) يوضح العلاقة بين العملة المتداولة و القاعدة النقدية و العرض النقد

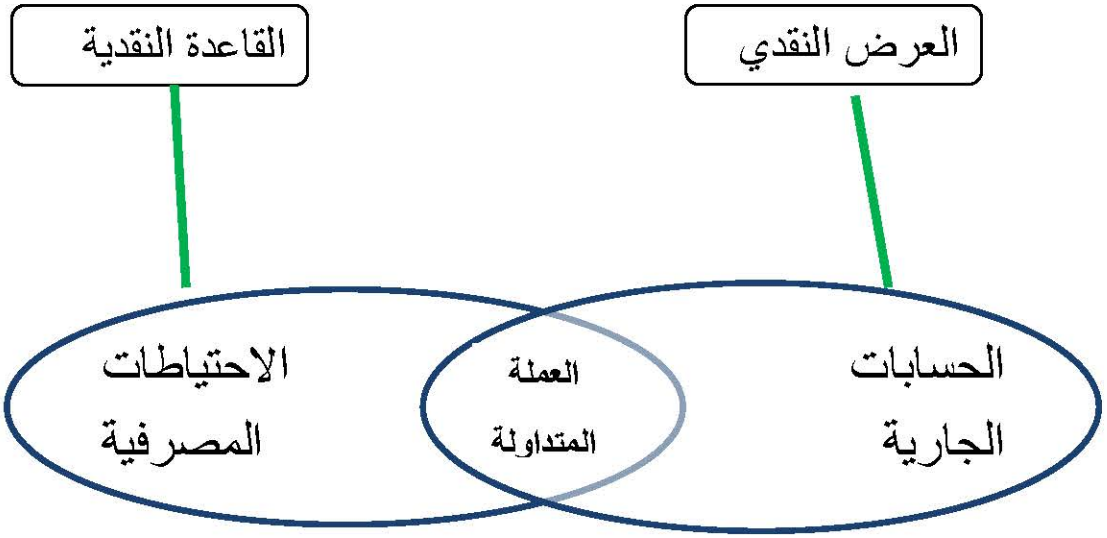

مصدر: عبد الحليم عمار غربي ، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي مطبوعات KIE PUBLICATIONS ، 2018 ، ص 24

[11] عبد الحليم عمار غربي ، **الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، مطبوعات KIE PUBLICATIONS ، 2018 ص 24

المطلب الرابع : تطور تغطية الكتلة النقدية

إن تغطية الكتلة النقدية هي في الحقيقة ديون على مؤسسة الإصدار ، و لا يحق أن يصدر النقد من قبل البنك المركزي الجزائري "بنك الجزائر" إلا من العناصر التالية :

أولا. الذهب و العملات الصعبة : و تأتي من إيرادات الصادرات و دخول صافية لرؤوس الأموال (استثمارات خارجية مباشرة و غير مباشرة) و تحولات أحادية للقطاع الخاص و العام (مساهمة الجزائريين و المهاجرين بالخارج) إضافة إلى ذلك السبائك الذهبية و العملات الأجنبية التي تملكها الدولة .

ثانيا. ديون على الخزينة : و تمثل جانب من مكونات الغطاء النقدي للكتلة النقدية ، فعندما تكون الخزينة أمام نفقات فتلجأ إلى البنك المركزي بمنحها تسبيقات أو تفرض على البنوك التجارية الاكتتاب في سندات الخزينة.

ثالثا. قروض للاقتصاد : تسمح هذه العملية للشركات بالاقتراض من البنوك لسقف محدد و حتى تستطيع البنوك التجارية تلبية احتياجات السيولة فإنها تلجأ إلى مؤسسة الإصدار لإعادة الخصم على أساس معدل سعر الفائدة.[12]

[12] مفيد عبد القوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 75

المبحث الرابع : مفهوم السياسة النقدية و النظريات النقدية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى كل من مفهوم السياسة النقدية و نتعرف على كل من السياسة النقدية من المنظور الكلاسيكي و الكينزي و كذلك السياسة النقدية المعاصرة.

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية

تعددت تعاريف السياسة النقدية حسب وجهة نظر الباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية و النقدية و المالية و علاقتهم بالاقتصاد عموما إلا أن جميع التعاريف كانت لها علاقة بالنقود و الجهاز المصرفي و عليه يمكن تعريف السياسة النقدية وفق مايلي :

– السياسة النقدية "مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد و الائتمان و تتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة و الهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد".[13]

– السياسة النقدية هي " ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم و تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية كما عرفت بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي و ذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".[14]

و هي بذلك تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة و المصرف المركزي و الخزينة بقصد التأثير على مقدار و توفير و استعمال النقد و الائتمان.[15]

---

[13] إكن لونيس ، **السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر** ، أطروحة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2011/2010 ، ص 9

[14] صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 98

[15] أكرم حداد ، مرجع سبق ذكره ، ص 183

المطلب الثاني : السياسة النقدية من المنظور الكلاسيكي

تدرس النظرية النقدية الكلاسيكية تحت مسمى نظرية كمية النقود التي تعمق بقوة مبدأ الحياد النقدي فيما يتعلق بتأثير النقود على النشاط الاقتصادي ، و توضح تلك النظرية كيفية تأثير النقود على النشاط الاقتصادي في ظل افتراضات الاقتصاديون الكلاسيكيون و هي جزء من مجموعة من الآراء و الأفكار الرئيسية لهؤلاء .

و يعني مفهوم حياد النقود أن التغيرات في كمية النقود تؤثر فقط في الأجل الطويل في المتغيرات الاقتصادية النقدية كالمستوى العام للأسعار ، سعر الفائدة الأسمى ، و الأجور الاسمية و غيرها من المتغيرات و من هنا فإن هناك استغلال تام بين المتغيرات في كمية النقود و المتغيرات الحقيقية كالناتج الحقيقي و سعر الفائدة الحقيقي و مستويات الأجور الحقيقية و غيرها و قد ركزت النظرية النقدية الكلاسيكية على العلاقة بين المستوى العام للأسعار و كمية النقود.(16)

و هذا يعني الجزء من الدخل أو الثروة الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود بدافع المعاملات لشراء السلع الاستهلاكية و الإنتاجية.(17)

المطلب الثالث : السياسة النقدية من المنظور الكينزي

تعتبر نظرية "كينز" بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي الاقتصادي ، حيث أنها قامت على فروض تخالف الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي ، فالنظرية الكينزية ترتكز على أهمية الدور الذي تتبعه النقود على مستوى النشاط الاقتصادي ، بمعنى أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء عمالة ، إنتاج ، استثمار.

(16) عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات** ، الدار الجامعية ، 2009 ، ص 293

(17) نفس المرجع السابق ، ص 300

ادخار أو استهلاك مما يؤثر على التوازن الاقتصادي ، و يعتبر كينز التغير في المستوى العام للأسعار الناتج عن تغير كمية النقود على أنه مجرد انعكاس مستوى العمالة و الدخل القومي لذلك فقد بدأ نظرية بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الأساسي للدخل و من ثم للتوازن الاقتصادي.[18]

و النموذج التالي يوضح تحليل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الدخل و على مستوى التوظيف.

[18] محمود سحنون ، **الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، بهاء الدين للنشر 2003 ، ص 56.

الشكل رقم 02 يوضح النموذج الكينزي لتحليل المتغيرات الاقتصادية

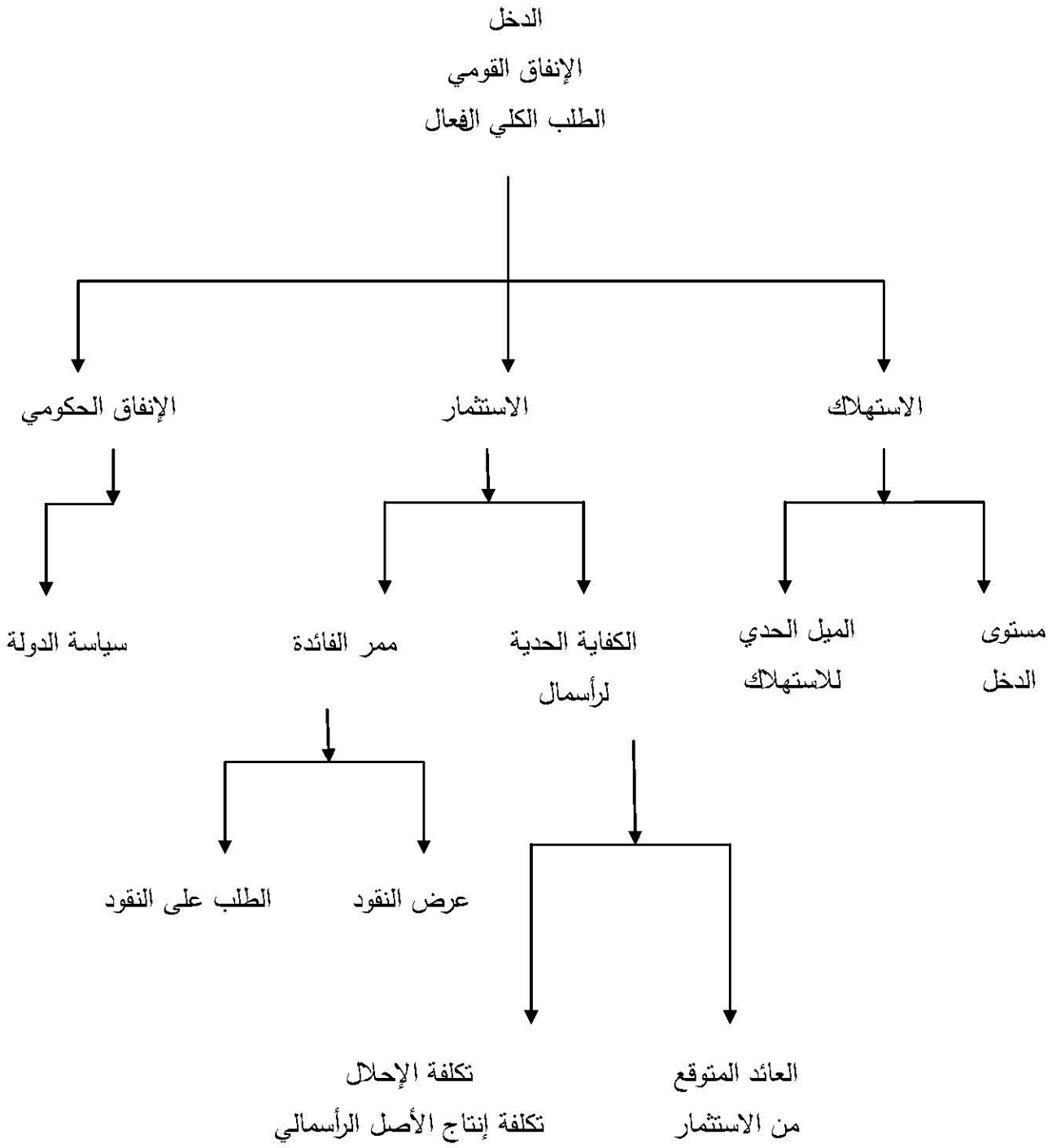

المصدر : محمود سحنون ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، بهاء الدين للنشر ، 2003 ، ص 56

المطلب الرابع : السياسة النقدية المعاصرة

لم يمض وقت طويل على النظرية النقدية الحديثة للكينز ، حتى بدأ ظهور أفكار اقتصادية جديدة تختلف عن الفكر الكينزي و بالتالي ظهور ما يعرف بالنظرية النقدية المعاصرة لفريدمان ذلك الاقتصادي الأمريكي المعاصر ، فيما يسمى بالمدرسة النقدية وارتكز التحليل النقدي لفريدمان و زملائه من المدرسة النقدية على مجموعة من المبادئ و الأسس يمكن انجازها في النقاط التالية : [19]

– يلعب عرض النقود أي كمية النقود دور المتغير الوحيد و الفعال في تحديد مستويات الدخل و الناتج الكلي بمعنى أن عرض النقود هو المتغير المستقل و الطلب على النقود هو المتغير التابع ؛

– تؤدي الزيادة في المعروض النقدي أو عرض النقود إلى زيادة الدخل و الناتج في الأجل القصير ، في حين تنصرف هذه الزيادة في الأجل الطويل إلى زيادة المستوى العام للأسعار و يختلف التحليل النقدي هنا عن التحليل الكينزي في أن الأول تحليل استاتيكي أي تحليل طويل الأجل في حين الثاني تحليل ديناميكي أي تحليل قصير الأجل ؛

– يعد الطلب على النقود دالة مستقرة في مستوى الدخل الدائم ، و هو الدخل الذي يتألف من متوسط الدخول المتوقعة مستقبلا ، معنى ذلك أن التغيرات التي تحدث في مستوى الدخل الجاري وهي دخول ذات طبيعة وقتية . أن تنعكس بصورة كبيرة في مستوى الدخل الدائم و بالتالي فلن يتعرض الطلب على النقود لتغيرات كبيرة بسبب هذه التغيرات الطارئة في مستويات الدخل الجاري ؛

– يوجود أشكال مختلفة للثروة بالإضافة إلى النقود ، تشكل أوعية جاذبة للأفراد يحتفظون فيها بثرواتهم المختلفة معنى ذلك أن فريدمان اختار الأشكال التالية للثروة : النقود ، السندات الأسهم و السلع ؛

[19] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 313

الخلاصة :

للنقود تاريخ حافل بتأثيراتها الايجابية و السلبية ، حيث صاحب تطورها تقدم كبير في التبادل التجاري و تحقيق النمو الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية.

حيث بني الفكر الكلاسيكي على مبدأ حيادية النقود و اقتصار دورها على تسيير النشاط الاقتصادي دون التأثير على مستواه و كانت الدراسة في هذا الفكر تركز على العلاقة بين النقود و الأسعار و بعد الأزمة الاقتصادية 1929 أعاد المفكرين الاقتصاديين التفكير في فرضيات الفكر الكلاسيكي و أخذوا يبحثون عن دور النقود في الاقتصاد.

حيث توصل الفكر الكينزي إلى أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة الذي يعتبره كينز المحدد الأساسي لتوازن الطلب و العرض على النقود ، فانخفاض معدل الفائدة يشجع على الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل .

أما النظرية النقدية لفريدمان ترى أن كمية النقود تؤثر على التغير في المستوى العام للأسعار و على الدخل الحقيقي على المدى القصير ، لكن على المدى المتوسط و الطويل فن تأثيره يقتصر على المستوى العام للأسعار فقط و تبقى النقود القلب النابض في الاقتصاد المعاصر فهي الوسيلة التي تمكن السياسة النقدية من التأثير في النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني

دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي

تمهيد :

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية ، إذ يمكن من خلال أدوات السياسة النقدية تحقيق أهداف اقتصادية للدولة ، من خلالها يمكن للسلطة النقدية تسيير حجم الكتلة النقدية الضرورية كما يمكنها من خلال السياسة النقدية المرتبطة بالنقود و الجهاز المصرفي التحكم في عرض النقود

إن سعي السلطة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي يكون عن طريق التحكم في المعروض النقدي و هناك أربع وحدات اقتصادية يؤثر سلوكها على حجم العرض النقدي و هي :

البنك المركزي ، المؤسسات المالية المصرفية و غير المصرفية ، المودعين ، المقترضين من البنوك و يعتبر البنك المركزي أهم هذه الوحدات ، و من خلال هذا الفصل سنتعرف على مفاهيم عامة حول البنك المركزي في المبحث الأول و على استقلالية و مراقبة بنك الجزائر و كذلك أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية و مؤشرات هذه الاستقلالية في المبحث الثاني أما المبحث الثالث فيتمحور حول العرض النقدي في اقتصاد الدولة بينما يهتم المبحث الرابع بأدوات السياسة النقدية.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول البنك المركزي

عرفت الدول البنك المركزي بعد معرفتها للبنوك التجارية حيث أصبح أحد هذه البنوك التجارية له أهمية خاصة يقوم بمهام محددة الواحدة بعد الأخرى ، مما جعلته يمثل نقطة المركز في مجموعة البنوك التجارية المكونة للجهاز المصرفي للدولة و من خلال هذا المبحث سنتعرف على نشأة بنك الجزائر و سنتطرق إلى مفهومه و الهيكل التنظيمي له ، كذلك دور بنك الجزائر في تأهيل النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول : نشأة البنك المركزي

تعد البنوك المركزية حديثة النشأة نسبيا ، تعود بداياتها في البلدان الصناعية الكبرى إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر ، و قد جاءت نشأتها متأخرة نسبيا عن نشأة البنوك التجارية ، كانت تقوم بإصدار النقود بجانب تلقي الودائع و تقديم القروض ، و قد أدى إفراط البنوك التجارية في إصدار النقود في ذلك الوقت إلى إحداث أزمات مالية ، مما أدى إلى قيام تلك البلدان بتكليف أحد البنوك التجارية القائمة بإنشاء بنك متخصص للقيام بعملية إصدار النقود لتجنب تلك الأزمات المالية الناتجة عن الإصدار النقدي متعدد الجهات ، كذلك رغبة حكومات بعض الدول في الحصول على قروض من البنوك بالتالي فضلت تلك الحكومات الاقتراض من بنك واحد يتمتع بمكانة معينة.[1]

[1] إكن لونيس، مرجع سبق ذكره ، ص 71

و كانت المهمة الرئيسية للبنوك المركزية هي الإشراف و تنظيم إصدار النقود الورقية و تأمين الاحتياجات المالية للدولة ، ولم يكن لها دور كما هو الحال الآن في مراقبة السيولة لتحقيق الاستقرار في الأسعار و لكن مع مرور الزمن تمتعت البنوك المركزية بوظائف أخرى.[2]

و يعتبر النظام النقدي الجزائري حديث النشأة ، حيث بدأت نواته تتشكل في سنة 1962 حيث شهدت السنوات الأولى للاستقلال استمرار هيمنة المؤسسات البنكية الأجنبية التي تأسست إبان تواجد الاستعمار بالجزائر و ذلك بالرغم من تأسيس البنك المركزي أشهر قليلة بعد الاستقلال (ديسمبر 1962)، و قد كانت هذه المؤسسات البنكية تقوم بعملية التمويل وفق منطقها و مصالحها الخاصة ، حيث كان معظم الجهد التمويلي موجها لتمويل عمليات التجارة الخارجية التي ترتبط بصلة وثيقة مع المستعمر القديم (فرنسا)، كان هذا الوضع من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت الجزائر إلى إعادة هيكلة النظام النقدي عن طريق تأسيس نظام بنكي وطني يكون قادرا على تعبئة الموارد المالية المتاحة و توجيهها نحو تمويل التنمية و تجاوز التردد و حتى الرفض الذي أبدته البنوك الأجنبية في هذا المجال.[3]

[2] هيل عجمي جميل الجنابي ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار وائل للنشر ، 2009 ، ص 173

[3] الطاهر لطرش ، **الاقتصاد النقدي و البنكي** ، ديوان المطبوعات الجامعية 2013 ، ص 319

المطلب الثاني : مفهوم البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي في الاقتصاديات المعاصرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية السلطة النقدية المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية بأهدافها المختلفة و التي ترتبط بالأساس بأهداف الاقتصاد القومي، و البنك المركزي بذلك هو ضابط إيقاع الجهاز المصرفي في سعيه نحو تحقيق أهدافه بدرجة متزايدة من الاستقلالية و الكفاءة.[4]

و إن أي تعريف للبنك المركزي مشتق من وظائفه ، و يمكن تعريفه على أنه عبارة عن مؤسسة مركزية تمثل السلطة النقدية في أي دولة ، و يأتي على قمة الجهاز المصرفي .[5]

أما بنك الجزائر فهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و باعتباره تاجرا فإنه يخضع لقواعد المحاسبة التجارية ، ملكية رأسماله يعود للدولة.[6]

كما عرفه القانون 03-11 المؤرخ في 26 أوث 2003 ، المتعلق بالنقد و القرض في مادته التاسعة على أنه << مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي >> و منذ صدور هذا القانون الأول مرة في 1990 ، أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر.[7]

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

من خلال هذا المطلب سنتعرف على الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر كما جاء في التشريع الجزائري وفق المواد التالية :

المادة 09 : بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، ويعد تاجر في علاقاته مع الغير ، و يحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر و يتبع قواعد المحاسبة

---

[4] عبد المطلب عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 241.

[5] حورية حمني ، **أليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،2005-2006 ، ص 26

[6] .مفيد عبد القوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 115

[7] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 349

التجارية و لا يخضع لإجراءات المحاسبة التجارية و لا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية و مراقبة مجلس المحاسبة.

المادة 10 : تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية.

المادة 11 : يقع مقر بنك الجزائر في مدينة الجزائر ، يفتح بنك الجزائر فروعا أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك.

المادة 12 : لا يمكن أن يصدر حل بنك الجزائر إلا بموجب قانون يحدد كيفيات تصفيته.

المادة 13 : يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية.

المادة 14 : تتنافى وظيفة المحافظ مع كل عهدة انتخابية و كل وظيفة حكومية و كل وظيفة عمومية و كذلك الأمر بالنسبة لوظيفة نائب محافظ لا يمكن للمحافظ و نواب المحافظ أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة أو وظيفة أثناء عهدتهم ، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع النقدي أو المالي أو الاقتصادي. و لا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية ، و لا يمكن أن يقبل أي تعهد عليه توقيع أحدهم في محفظة بنك الجزائر ، و لا في محفظة أي مؤسسة عاملة في الجزائر .

المادة 15 : يحدد مرتب المحافظ و مرتب نائب المحافظ بمرسوم و يتحملها بنك الجزائر.

يتقاضى المحافظ و نواب المحافظ أو ورثتهم عند الاقتضاء ، إلا في حالة العزل بسبب خطأ فادح تعويضا عند انتهاء ممارسة وظيفتهم يساوي مرتب سنتين يتحمله بنك الجزائر ، و ذلك بإستفاء كل مبلغ آخر يدفعه هذا البنك ، لا يجوز للمحافظ و نواب المحافظ خلال مدة سنتين بعد نهاية عهدتهم أن يسيروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة للسلطة أو مراقبة بنك الجزائر أو شركة تسيطر عليها مثل هذه المؤسسة و لا يعملوا كوكلاء أو مستشارين لمثل هذه المؤسسات أو الشركات .

المادة 16 : يتولى المحافظ إدارة شؤون بنك الجزائر ، يتخذ محافظ بنك الجزائر الذي يدعى في صلب النص " المحافظ " جميع تدابير التنفيذ و يقوم بجميع الأعمال في إطار القانون يوقع باسم بنك الجزائر جميع الاتفاقيات و المحاضر المتعلقة بالسنوات المالية و الحصائل و حسابات النتائج، يمثل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر و لدى البنوك المركزية الأجنبية و لدى الهيئات المالية الدولية و لدى الغير بشكل عام .

ترفع الدعاوي القضائية و يدافع عنها بناء على متابعته و تعجيله و يتخذ جميع الإجراءات التحفظية التي يراها ضرورية .

يقوم بكل شراء للأملاك العقارية المرخص بها قانونا و التصرف فيها ، و ينظم مصالح بنك الجزائر وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي للمستخدمين و يعينهم في مناصبهم و يرقيهم و يعزلهم ويفصلهم.

يعين ممثلي بنك الجزائر في مجالس المؤسسات الأخرى عندما يكون مثل هذا التمثيل مقررا.

المادة 17 : يحدد المحافظ صلاحيات كل نائب من نواب المحافظ و يوضح سلطاتهم.

و يمكنه أن يفوض إمضاءه إلى أعوان من بنك الجزائر كما يمكنه لحاجات الخدمة أن يختار من بين إطارات بنك الجزائر وكلاء خاصين. [8]

من خلال هذه المواد يتبين الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر باعتباره مؤسسة وطنية يتمتع بالاستقلال المالي و كونه تاجر في علاقته مع الغير ، ملكية رأسماله للدولة و يقع بمدينة الجزائر، يتولى ادارته محافظ و يساعده ثلاثة نواب ، وظيفتهم تمثيل الدولة في المؤسسات العمومية ذات الطابع النقدي و المالي و الاقتصادي .

[8] الجريدة الرسمية ،الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 ، يتعلق بالنقد و القرض

المطلب الرابع : دور بنك الجزائر في تأهيل النظام المصرفي الجزائري

استعاد بنك الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي مكانته كمركز لهذا النظام و دوره في مراقبة عمل نظام التمويل ، و إلى جانب الوظائف التقليدية التي يؤديها البنك المركزي كحق إصدار النقود و كبنك للبنوك من خلال علاقته التقليدية بالبنوك التجارية و كذلك الحكومة من خلال علاقته بالخزينة أصبح يلعب دور أساسي للدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا و خارجيا و ذلك بالعمل على استقرار الأسعار الداخلية و استقرار سعر الصرف خارجيا .

و عليه فان دور بنك الجزائر في التأهيل و التطوير يتمثل خاصة في : [9]

1 -**الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية** : من أجل وضع حد لسيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية لابد من خوصصة و لو جزئية للقطاع المصرفي العمومي في الجزائر ، من أجل بعث توازن بين تركيبة القطاعين العام و الخاص ، و بالتالي بعث المنافسة بينهما بما يفيد تطوير الجهاز المصرفي ككل ؛

2 -**الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية** : يتمثل دور بنك الجزائر في معالجة هذه المشكلة باستعمال سياسة تأطير الإئتمان بنوعيها الكمي و الكيفي ، حيث يضع نسبة مئوية كحد اقصى لحجم التمويل الموجه للتجارة الخارجية من اجمالي تمويلات البنك ،ة و يمكن تعديلها حسب الظروف الاقتصادية للدولة

3 -**تطوير انظمة الدفع** : لا سبيل لتقليص حجم المبادلات النقدية في الإقتصاد الجزائري و التقليل من حجم الكتلة النقدية المتداولة على شكل نقود إلا بتطوير أنظمة الدفع ، خاصة الشيكات و البطاقات الإلكترونية

4 -**الحد من ثقل الاجراءات البيروقراطية في معالجة ملفات القروض** : ينبغي على بنك الجزائر السهر على تطبيق الاجراء المتخذ بتقليص مدة دراسة ملف طلب القرض ، و الحرص على تقليص المدة و ذلك بإجراء تفتيش ميداني فجائي لكل البنوك العاملة في الدولة ، إذ أن تحسين هذا الإجراء ليس بمثابة

---

[9] سليمان ناصر ، أدم حديدي ، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 02 ، جوان 2015، ص 23 ، بتصرف

مؤشرات او نسب يتم التصريح بها في وثائق البنك لدى البنك المركزي ، لذلك يجب استعمال وسائل أخرى للرقابة من طرف بنك الجزائر من أجل إلزام البنوك بتطبيقها

5 **معالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية** : لقد سعى بنك الجزائر الى حل إشكالية فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية من خلال الرفع التدريجي لنسبة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي و يمكن رفع النسبة لامتصاص جزء من حجم السيولة غير الموظفة في البنوك تفاديا لما قد ينجر عنها من أثار تضخمية في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية للاقتصاد

6 **رفع نسبة التغطية المصرفية** : يتمثل دور بنك الجزائر بالنسبة للرفع و التحسين من نسبة التغطية المصرفية ، في رفع القيود الإدارية و تخفيفها عن التوسع في إنشاء الوكالات ، إذ من المعلوم أن إنشاء وكالة مصرفية جديدة من أي بنك عامل بالجزائر يتطلب موافقة مسبقة من بنك الجزائر بعد تقديم طلب بذلك ، كما أن التسهيل في منح الاعتماد للبنوك سواء من أس مال وطني أو أجنبي من شأنه أن يسمح بفتح المزيد من الوكالات و الفروع و الشبابيك العادية منها و الآلية ، و إن كانت هذه الأخيرة تتعلق بمدى تشجيع السلطات للتعاملات النقدية الإلكترونية على حساب التعاملات بالنقود القانونية

7 **مواكبة المعايير الاحترازية العالمية في العمل المصرفي (معايير بازل)** : لمواكبة النظام المصرفي الجزائري للمعايير الاحترازية العالمية خاصة منها معايير بازل ، يتعين على بنك الجزائر إلغاء التعليمة المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة و الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية ، و التي تكون موافقة لما ورد في اتفاقية بازل 1 ، إذ من غير المعقول أن يبقى الوضع على هذا الحال فيما يتعلق بالتنظيم الاحترازي في الجزائر بينما العالم قد شرع منذ مطلع سنة 2013 في تطبيق بازل 3

المبحث الثاني : استقلالية و مراقبة بنك الجزائر و أثر استقلاليته على السياسة النقدية و مؤشرات هذه الاستقلالية

التطورات الاقتصادية جعلت من استقلالية البنوك المركزية موضوعا هاما و ذلك من أجل ترقية الاستقرار و هو أهم أهداف السياسة النقدية و هو ما سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث حيث ارتأينا إلى تقسيمه إلى 04 مطالب نتناول فيها استقلالية بنك الجزائر في المطلب الأول و مراقبة بنك الجزائر في المطلب الثاني ، أما في المطلب الثالث تطرقنا إلى أثر الاستقلالية على السياسة النقدية و في الأخير نتعرف على مؤشرات استقلالية البنك المركزي.

المطلب الأول : استقلالية بنك الجزائر

تقاس الاستقلالية العملية لهذه الهيئة من خلال المهام و الأهداف المكلفة بها كما تعمل السلطة النقدية المجسدة في مجلس النقد و القرض ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر على تحديد المعايير و ضمان التنفيذ الخاص بما يلي :

- إصدار النقد ؛
- المعايير و الشروط الخاصة بعمليات البنك المركزي (الخصم، إيداع، رهن السندات العمومية والخاصة)
- الأهداف الخاصة بتطور المكونات المختلفة للكتلة النقدية و حجم القرض ؛
- الشروط الخاصة بإنشاء البنوك و المؤسسات المالية ؛
- شروط فتح مكاتب تمثيل خاصة بالبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.[10]

يتمتع مجلس النقد و القرض بطبيعة الحال بكل الصلاحيات الأخرى الخاصة بأية سلطة نقدية كتجديد القواعد و النسب المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية ، لاسيما في مجال التغطية و توزيع أخطار السيولة و الملاءة ، و هو ما يعكس الاهتمام بسير و أمن النظام المالي من هنا فإن شكل المنظومة

[10].مفيد عبد القوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 124

المصرفية المنبثق عن أحكام القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض ، يهدف إلى فعالية أكثر للبنوك و المؤسسات المالية و هو ما يؤدي بموجب المنافسة التي يرمي هذا القانون إلى تحفيزها إلى مخاطر مرتبطة بالنشاط المصرفي و ينبغي تفاديها.[11]

المطلب الثاني : مراقبة بنك الجزائر

حسب المادتين (26-27) من الأمر (03-11) و المتعلق بالنقد و القرض ، تتولى مراقبة بنك الجزائر هيئة رقابة مكونة من مراقبين ، يتم تعينهما بموجب مرسوم رئاسي ، كما تنتهي مهامهما بموجب مرسوم رئاسي أيضا ، و يشترط من المراقبين أن يتمتع كل منهما بكفاءات لاسيما في مجال المالية و محاسبة البنوك المركزية ، و التي تؤهلهما للقيام بمهمتهما.

يمارس المراقبان وظائفهما بالدوام الكامل ، و يكونان في وضعية انتداب من إدارتهما الأصلية حيث يقومان بمراقبة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر و كل العمليات التي يقوم بها ، كما يمارسان مراقبة خاصة على مركزية المخاطر و مركزية المستحقات ير المدفوعة بالإضافة إلى مراقبة تنظيم السوق النقدية و سيرها و يمكن أن يجري المراقبان معا أو كل بمفرده عمليات التدقيق و المراقبة التي يريانها ملائمة ، كما يحضران إلى دورات مجلس إدارة بنك الجزائر و يتمتع كل منهما بصوت استشاري حيث يطلعان المجلس عن نتائج المراقبة التي قاما بها ، كما يمكنهما أن يقدما له كل الملاحظات و الاقتراحات التي يريانها ضرورية.

و من مهامهما أيضا رفع تقرير لمجلس إدارة بنك الجزائر حول عمليات تدقيق حسابات نهاية السنة المالية و كذا التعديلات التي يقترحانها كذلك عليهما رفع تقرير إلى الوزير المكلف بالمالية خلال الأشهر الأربعة التي تلي انتهاء السنة المالية ، تسلم نسخة من هذا التقرير إلى محافظ بنك الجزائر كما يمكن للوزير المكلف بالمالية أن يطلب منهما في كل حين تقارير حول نقاط معينة ضمن اختصاصيهما.[12]

---

[11].محمود حميدات ، **مدخل للتحليل النقدي** ، ديوان المطبوعات الجامعية / 1996 ، ص79

[12]حورية حمني، مرجع سبق ذكره ، ص 28

المطلب الثالث : أثر استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية

إن أهم ما جاء به قانون النقد و القرض (90-10) هو استقلالية بنك الجزائر لإدارة السياسة النقدية و بعد تطبيق قانون النقد و القرض (90-10) ظهرت بعض النقائص خاصة على مستوى ممارسة الصلاحيات ، فتم تعديل هذا القانون بالأمرين (01-01) و (03-11).بعدما لاحظت السلطات الضعف الذي لا يزال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري الجزائري الأمر الذي كشف عن ضعف آليات الرقابة و التحكم التي يستعملها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية جاء هذا الأمر بعدة نقاط تسمح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أحسن حيث :

- يتم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة و بين مجلس النقد و القرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد و القرض ؛
- توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية و سياسة الصرف و التنظيم و الإشراف و أنظمة الدفع ، مع إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك؛
- يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي و يشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية و المالية و التقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة ، كما تم إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية للإشراف على تسيير الرصد الخارجية و المديونية الخارجية ؛
- ينظم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة << تبييض الأموال >> ؛
- يسمح بضمان حماية أفضل للبنوك و للساحة المالية و الادخار العمومي و من شأنه أيضا أن يعزز شروط و مقاييس اعتماد البنوك و مسيري البنوك و العقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات؛

– يصدر مجلس النقد و القرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية و سيعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتماد **الجديدة** ؛

– يشكل قاعدة الرقابة على الوثائق و المستندات ، و يسمح بالتقييم و الاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك.[13]

المطلب الرابع : مؤشرات استقلالية البنك المركزي

تكاد الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية تتفق في معظمها على مجموعة من المعايير التي يتحدد على أساسها مدى هذه الاستقلالية ، و يمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين هما : [14]

أولا. المعايير الاقتصادية : تضم مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الموازنة الحكومية و مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر ، أي في السوق الأولية ، و كذلك مدى التزام بمنح الحكومة و هيئاتها و مؤسساتها تسهيلات ائتمانية ، كما تضم استقرار الأسعار أو المحافظة على مستويات تضخم منخفضة و أن يكون هذا هو الهدف الرئيسي للبنك المركزي مقارنة بالأهداف الاقتصادية الأخرى .

ثانيا. المعايير القانونية : بناء على المواد المنصوص عليها في النظام الأساسي لكل بنك مركزي يمكن استخدام المعايير التالية في تصنيف البنوك المركزية الأكثر استقلالية :

– البنوك المركزية التي تكون المدة القانونية لمحافظيها أطول و تكون للسلطة التنفيذية صلاحية قانونية ضئيلة لتعيين خدمات المحافظ و أعضاء مجلس المحافظين و إنهائها ؛

– البنوك المركزية التي لها صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية ، و تقاوم السلطة التنفيذية في حالة التعارض ؛

---

[13] إكن لونيس ، مرجع سبق ذكره ، ص 213

[14] عبد الحليم عمار غربي ، **الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، مطبوعات Kie publication ، الاصدار الأول إلكتروني كانون الثاني ، يناير 2018

- الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار ، حيث يحدد قانون إنشاء البنك المركزي استقرار الأسعار هدفا أساسيا في مجموعة الأهداف ؛

- نكون القيود على إقراض البنك المركزي للقطاع العام أو للحكومة أشد صرامة .

المبحث الثالث : العرض النقدي في اقتصاد الدولة

لعرض النقود أهمية كبيرة تتوافق و الأهداف الاقتصادية للدولة و هو ما يتطلب من السلطة النقدية (البنك المركزي) تتبع عرض النقود و تنظيم إصدارها ، و في الجزائر يتكون عرض النقود في النقود القانونية الودائع تحت الطلب ، ودائع لأجل و سنتناول في هذا المبحث أربع مطالب نتعرف فيها على الإصدار النقدي و الائتمان المصرفي ثم نتطرق الى علاقة عناصر ميزانية البنك المركزي بالعرض النقدي.

المطلب الأول : الإصدار النقدي

تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسئوليات بنك الجزائر ، و هو ما نصت عليه المادة (4) من قانون النقد و القرض و التي نصها << يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني ، و يفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي – بنك الجزائر – الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه>>.[15]

يصدر بنك الجزائر العملة النقدية ، ضمن شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم المتخذ تتضمن تغطية النقد العناصر التالية :

- السبائك الذهبية ؛
- العملات الأجنبية ؛
- سندات الخزينة ؛
- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.[16]

تتمثل النقود المركزية (القانونية) في النقود الورقية و النقود المعدنية المساعدة ، و هي تعبر عن الشكل الأعلى للسيولة التامة و النهائية و لتسهيل عملية المراقبة على الكتلة النقدية أوكلت إصدار العملة القانونية للبنك المركزي ، حيث يصدر عددا معروفا من الأوراق النقدية و ذلك في الحالات التالية :

---

[15] الجريدة الرسمية ، **قانون رقم 90-10 ،مؤرخ في 14 افريل 1990**، يتعلق بالنقد و القرض، العدد 16، السنة السابعة و العشرون

[16] مبروك حسين ، **المدونة البنكية الجزائرية** ، دار هومة ، 2010 ، ص 35

- عجز في مصاريف الدولة ، حيث يتم التمويل عن طريق سلف مباشرة للخزينة العامة أو شراء سندات الدولة من طرف البنك المركزي ؛

- تحقيق فائض في ميزان المدفوعات . أي دخول الأموال إلى البلد ;

- عندما تكون البنوك التجارية في حاجة سيولة تلجأ إلى البنك المركزي لإعادة خصم سنداتها وفق شروط.[17]

المطلب الثاني : الائتمان المصرفي

و تقترض الحكومة من البنك المركزي و البنوك التجارية لتغطية العجز بالموازنة العامة و ستأخذ هذه القروض شكل سلف مباشرة قصيرة الأجل للحكومة أو قيام الحكومة بإصدار سندات و بيعها للبنك المركزي و للبنوك التجارية محسوما من كل ذلك الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية للحصول على صافي الائتمان المقدم للحكومة من قبل البنك المركزي.[18]

المطلب الثالث : علاقة عناصر ميزانية البنك المركزي بالعرض النقدي

إن عرض صورة مبسطة لميزانية البنك المركزي تنطوي على أربعة عناصر أساسية تؤثر على العرض النقدي ، و هي الأوراق المالية الحكومية و القروض المخصومة كأصول و الأوراق النقدية المتداولة و الاحتياطات كالتزامات

و لتوضيح علاقة عناصر الميزانية بالعرض النقدي نجد أن جانب الالتزامات تتمثل أهم بنوده في العملة المتداولة (و هي التي يصدرها البنك المركزي و تكون في حوزة القطاع العائلي و مؤسسات قطاع الأعمال) و الاحتياطات لدى البنك المركزي و تسمى تلك العناصر بالالتزامات النقدية على البنك المركزي ، لأنها تمثل العناصر التي يترتب على زيادة أحدهما أو كليهما تغير في مستوى العرض النقدي مع ثبات العوامل

---

[17] مفيد عبد القوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

[18] هيل عجمي جميل الجنابي ، رمزي ياسين يسع أرسلان ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2009 ، ص 70

الأخرى على حالها ، أما بالنسبة لجانب الأصول ، فهناك نوعان من الأصول في ميزانية البنك المركزي لهما صلة وثيقة بالعرض النقدي و هي الأوراق المالية الحكومية و القروض المخصومة و ترجع أهمية هذين العنصرين إلى سببين :

- إن التغيرات في عناصر الأصول تؤدي إلى تغيرات في احتياطات البنوك ، و من ثم على العرض النقدي ؛
- إن هذه الأصول من الأوراق المالية و القروض المخصومة تدر عائدا بينما لا تقدم التزامات البنك المركزي أي عائد؛

و مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي هو زيادة حيازة البنك المركزي من الأوراق المالية الحكومية سواء عن طريق شراء الأوراق المالية التي تصدرها الخزينة العامة للدولة أو عن طريق تقديم احتياطات إلى الجهاز المصرفي في مقابل شراء أوراق مالية ، كما أن القروض المخصومة المقدمة إلى البنوك في شكل احتياطات نقدية يمكن أن تكون مصدرا لزيادة العرض النقدي.[19]

المطلب الرابع : عناصر النظام النقدي

يشتمل النظام النقدي على جميع أنواع النقود المتداولة في بلد معين و المؤسسات المالية والقوانين و الإجراءات المنظمة لعملية الإصدار النقدي من الجهاز المصرفي (البنك المركزي ، البنوك التجارية) و عليه يتكون النظام النقدي من العناصر التالية :

أولا. النقود المتداولة في المجتمع : المقصود بالنقود المتداولة كمية المعروض النقدي (عرض النقد) من مختلف أنواع النقود السائدة في التداول داخل المجتمع في فترة زمنية معينة و عموما هي النقود التي تتألف من النقود الورقية ، السكوكات المعدنية المساعدة ، نقود الودائع و الأصول المالية عالية السيولة.

ثانيا. التشريعات و التنظيمات المنظمة لأداء النقود لوظائفها المختلفة : مجموعة الأنظمة و القوانين و الإجراءات الهادفة إلى توجيه و تنظيم و تحسين كفاءة إدارة النقود و الائتمان في داخل المجتمع بما

(19) أكن لونيس ، مرجع سبق ذكره ، ص 85

يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها مثل : رفع معدلات النمو في الناتج الوطني و تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية محليا و خارجيا ، و غيرها من الأهداف الاقتصادية و النقدية الأخرى.

ثالثا. المؤسسات النقدية و المصرفية التي تتولى مهمة الإصدار النقدي و تنظيمه و التحكم في كمية زيادة و نقصانا : هذه المؤسسات تتمثل في السلطة النقدية التي يترأسها البنك المركزي بصفته الجهة المسؤولة لوحدها دون غيرها عن الإصدار النقدي و تحديد كميته ، كما يكون مسئولا عن الرقابة والإشراف على نشاط البنوك التجارية التي تقوم بتوليد الودائع أو النقود المصرفية.[20]

[20] عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 19

المبحث الرابع : أدوات السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية ، إذ يمكن من خلال أدوات السياسة النقدية تحقيق الأهداف الاقتصادية ذات الأهمية ، كما تتمثل السياسة النقدية في الاجراءات الضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة، و من خلال هذا المبحث سنتطرق الى الادوات المباشرة و غي المباشرة في المطلب الأول و إلى أدوات السياسة النقدية في الجزائر في الطلب الثاني ، ثم نتناول في المطلب الثالث استخدام أدوات السياسة النقدية ،أما في المطلب الأخير فنتعرف على أهداف السياسة النقدية .

المطلب الأول : الأدوات المباشرة و غير المباشرة

الأدوات المباشرة هي أدوات تمكن البنك المركزي من التحكم المباشر و المحدد لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية منحه ، و التأثير على استخدامات المعروض النقدي كتشجيع القروض الاستثمارية و الاستهلاكية ، و غالبا ما تستخدم الدولة سعر الفائدة لتوجيه الائتمان على اختلاف أنواعه و مصادره كأن تخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

أما استخدام الأدوات غير المباشرة بهدف التأثير في كمية الائتمان المصرفي ينعكس على عرض النقد و على حجم السيولة المحلية ، إذ تتميز بكونها تمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي و بصورة غير مباشرة بغض النظر عن أوجه استخدام هذا الائتمان و القطاعات التي يوجه إليها و تؤثر بهذا على إجمالي الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى الجهاز المصرفي مما ينعكس على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان و هذا تبعا للتوجه التوسعي أو الانكماشي لتكون النتائج بصورة ملموسة و تتمثل الأدوات غير المباشرة فيما يلي :

أولا. سعر إعادة الخصم : عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديمه القروض و إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ، و لا يتحدد هذا السعر من قبل البنك المركزي

بناء على كمية الأوراق التجارية المعروضة للخصم أو الطلب على السيولة فقط ، بل يتحدد بطريقة أهم مراعيا في ذلك التأثير على السوق النقدية و على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان و على السياسة النقدية المراد تطبيقها.

ثانيا. الاحتياطي الإجباري : يعتبر من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود و المقصود بها التزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء من ودائعها في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي. يعمد البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي عندما يهدف إلى الحد من الائتمان الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطات البنوك التجارية ، فيقلل من قدرتها على خلق نقود الودائع فتنخفض كمية المعروض النقدي و العكس صحيح.

ثالثا. عمليات السوق المفتوحة : يستطيع من خلالها البنك المركزي الدخول إلى سوق الأوراق المالية وخاصة السندات الحكومية كبائع أو مشتري ، و بفضل هذه العملية فإنه يؤثر على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان فإذا كان هدفه زيادة المعروض النقدي فإنه يعمد إلى الشراء و بقابل ذلك يضخ نقود في الاقتصاد ، أما إذا كان هدفه خفض المعروض النقدي يعمد إلى البيع و مقابل ذلك يمتص كمية المعروض النقدي الزائد في الاقتصاد.[21]

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر

اعتبر قانون النقد و القرض 90-10 في الجزائر الأرضية الخصبة لتطوير أدوات السياسة النقدية حيث سمحت لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة للسياسة النقدية أهمها : [22]

أولا. معدل الخصم : من أهم الأدوات من حيث استخدامها و تأثيرها على الائتمان البنكي و قد حدد قانون النقد و القرض شروط إعادة الخصم ، و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

---

[21] أ.فتيحة ملياني ، **الإصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي** ، مجلة الاقتصاد الجديد ،جامعة خميس مليانة ، الجزائر ،العدد 14 المجلد 01-2016 ، ص 157 ، بتصرف

[22] سمير آيت يحيى ، **التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم للجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2013-2014 ، ص 236، بتصرف

الجدول رقم01 : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1991-2011

تاريخ التطبيق	01 أكتوبر 1991	10 أفريل 1994	02 أوت 1995	28 أوت 1996	21 أفريل 1997	29 جوان 1997	18 نوفمبر 1997	09 فيفري 1998	09 سبتمبر 1999	27 جانفي 2000	22 أكتوبر 2000	20 جانفي 2002	01 جوان 2003	07 مارس 2004-2011
معدل إعادة الخصم	11,5	15	14	13	12,5	12	11	9,5	8,5	7,5	6	5,5	4.5	4

المصدر : بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21 ، مارس 2013

معدل الخصم أعلى نسبة له سنة 1994 بـ : 15 % ، و ذلك بهدف جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب و عليه أتبع البنك المركزي سياسة صارمة للحد من توسع الائتمان و التحكم في معدل التضخم في مرحلة تميزت بارتفاع معدل التضخم.

و شهد هذا المعدل انخفاض متواصل وصل إلى 6 % ، في أكتوبر 2000 و هو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة إيجابية أعطت نوع من المصداقية لهذه الأداة ، إلى أن وصل في النهاية إلى 4 % ، منذ 2004 ليبقى ثابت إلى غاية 2011 ، و يتعلق الأمر هنا بإعطاء السياسة النقدية المطبقة نوعا من المرونة.

ثانيا.الاحتياطي الإلزامي : طبق لأول مرة في 28 نوفمبر 1994 بنسبة تقدر بـ 2,5 % ، و بقي في هذه الحدود إلى غاية 2001 ، و قد كانت المنظومة المصرفية في هذه الفترة تفتقر للسيولة.

جدول رقم 02: تطور معدل الاحتياطي الإجباري 1994-2011

تاريخ التطبيق	28 نوفمبر 1994	11 فيفري 2001	15 ماي 2001	15 ديسمبر 2001	15 ديسمبر 2002	مارس 2004	جانفي 2008	2010 إلى 2011
المعدل	2,5	4	3	4,25	6,25	6,5	8	9

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05 ، ديسمبر 2008 ، ص 17

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21 ، مارس 2013 ، ص 17

و مع تحسن وضعية السيولة البنكية ، و وضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي منذ شهر فيفري 2001 و ذلك من اجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها.

وللتقليص من الإفراط في السيولة تم رفع معدل الاحتياطي الإلزامي في ديسمبر 2002 ليصبح 6,25 % مقابل 4,25 % في ديسمبر 2001 إلى 6,5 % سنة 2004 و 8 % ابتداء من جانفي 2008 ليرتفع مرة أخرى سنة 2010 إلى 9 %.

ثالثا. أدوات السوق النقدية : هي سوق النقد قصير الأجل حيث تتراوح مدة تداول السيولة بين المتدخلين فيها ما بين 24 ساعة و سنتين حيث يؤدي بنك الجزائر دورا رئيسيا في قيادة و توجيه الفاعلين في عملياتهم و التبادلات المالية في السوق من خلال تشغيل مجموعة من الأدوات تتمثل في :

- نظام الأمانات (اتفاقيات إعادة الشراء) ؛

- نظام المزايدات : ينقسم إلى نظام مزادات القرض و المزايدة لسندات الخزينة ؛

- عمليات السوق المفتوحة ;

- استرجاع السيولة و التسهيلة الخاصة بالوديعة المخلة للفائدة .

المطلب الثالث : استخدام أدوات السياسة النقدية

تسعى السلطة النقدية إلى السيطرة على الأدوات النقدية لتنفيذ سياستها النقدية المناسبة للوصول إلى الأهداف المرجوة ، فمن خلال تقوية أدوات السياسة النقدية يقوي مركز السلطة النقدية و يتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى ، و من هنا يكون الهدف من تقوية البنك المركزي تحقيق استقلالية السلطة النقدية الذي يعتبر أهم الأهداف التي يتم السعي لتحقيقها و يتم استخدام أدوات السياسة النقدية وفق ما يلي: [23]

أولا. في الفجوات التضخمية : تنتج الفجوة التضخمية نتيجة ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تقليل الطلب الكلي و في هذه الحالة يتم استخدام << السياسة النقدية الانكماشية >> كما يلي :

1 . **عمليات السوق المفتوحة :**

يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية إلى الأفراد و البنوك التجارية و المؤسسات المختلفة ، مما يؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداول في الاقتصاد ، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد و تقليل حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الإنتاج ، مما يؤدي إلى انخفاض كل من الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري ، مما يعمل على تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل غلى مستوى العرض الكلي.

[23] علي محمد ، **السياسة النقدية أهدافها و استخدامها في الفجوات التضخمية و الانكماشية** ، business2 ، دمشق 2018/04/21 ، متاحة على الموقع www.b2b-ss.com ، تاريخ التصفح 2018/05/27 الساعة 13.30، بتصرف

2. **سعر الخصم :**

يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ، مما يعني انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية و التي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع و القروض ، مما يعني ارتفـ اع حجم الأموال المودع ـة في البنـوك

(حيث أصبح حجم الأموال المودعة أعلى من السابق) و انخفاض حجم القروض بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري مما يعني انخفاض الطلب الكلي ، و تستمر هذه العملية حتى عودة الطلب الكلي إلى مستوى التوازن.

3. **الاحتياطي القانوني :**

يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني ، مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان و نتيجة لارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني ينخفض الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

ثانيا. في الفجوات الانكماشية : تنتج الفجوة الانكماشية بسبب انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تحفيز و زيادة الطلب الكلي،أي يتم إتباع << سياسة نقدية توسعية>> كما يلي :

1. **عمليات السوق المفتوحة :**

يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من الأفراد و البنوك التجارية و المؤسسات المختلفة ، مما يؤدي إلى ارتفاع كمية النقد المتداول في الاقتصاد ، مما يؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية للأفراد و زيادة حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع كل من الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل مستوى العرض الكلي.

2. **سعر الخصم :**

يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم ، مما يعني تشجيع البنوك التجارية الاقتراض و بكميات أكبر من البنك المركزي ، و تقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الودائع و القروض مما يعني انخفاض حجم الأموال المودعة (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة أقل من السابق) و ارتفاع حجم القروض بسبب انخفاض تكلفة الإقراض ، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري ، مما يعني ارتفاع الطلب الكلي و تستمر هذه العملية حتى عودة الطلب الكلي إلى مستوى التوازن.

3. **الاحتياطي القانوني :**

يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، مما يعني زيادة قدرة البنوك على توليد الائتمان و نتيجة لانخفاض نسبة الاحتياطي القانوني يرتفع الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

المطلب الرابع : أهداف السياسة النقدية

تستعمل السياسة النقدية كأداة هامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و بالتالي فالسياسة النقدية تعني قيام السلطات النقدية بالتأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود بشكل يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي و تختلف أهداف السياسة النقدية للدول المتقدمة و النامية حسب درجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و النظم السائدة حيث في الدول المتقدمة تقتصر أهداف السياسة النقدية على استقرار الأسعار أي استهداف التضخم ، أما في الدول النامية فيكون للسياسة النقدية عدة أهداف هي :[24]

أولا. الأهداف النهائية للسياسة النقدية : تتباين هذه الأهداف حسب التشريعات النقدية من حيث التوسع و التصنيف نذكر منها :

[24] هايل طشطوش، **السياسة النقدية الأهداف و الغايات الأدوار و الآثار**،مجلة المحاسب العربي ،2015/12/27 ،العدد 06،الكويت بتصرف

1 . **الاستقرار النقدي** : من أهم أهداف السياسة النقدية ، حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي سواء في شكل تضخم أو إنكماش إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني .

يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة الوطنيين لصالح المدنيين و المنظمين و رجال الأعمال على حساب الدائنين و أصحاب الدخول الثابتة.

أما الانكماش يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة و الدخل الوطنين لصالح الدائنين و أصحاب المرتبات و الدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين و رجال الأعمال.

2. **التوازن في ميزان المدفوعات** : من أدوات علاج اختلال ميزان المدفوعات إتباع سياسة نقدية انكماشية و العمل على تخفيض المعروض النقدي ، و ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة يحدث هذا أثر إيجابي على ميزان المدفوعات من عدة نواحي :

- تخفيض مستوى الأسعار مما ينعكس إيجابا على الصادرات ;

- تخفيض القوة الشرائية و السيولة في الدولة فتنخفض الواردات ;

- رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة ، مما يساعد على تخفيض العجز أما بالنسبة لأثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات ، في حالة وجود عجز تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي و هذا يجعل السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمستهلك الوطني و السلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و تقليل الواردات;

3- **تحقيق النمو الاقتصادي** : من أهم أهداف السياسات الاقتصادية ، و يمكن استخدام السياسة النقدية في رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة ، مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم و بالتالي توظيف عمالة أكثر و زيادة الدخول ، في النهاية رفع مستوى المعيشة و النمو و حتى

يكون هناك سير سليم للاقتصاد فإن ذلك يتوقف على قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية;

4- **استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية** : للسياسة النقدية دور مهم في تخفيف الآثار السلبية للتقلبات و الصدمات الاقتصادية خاصة مرحلة الانكماش التي تؤثر على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف و هذا بانتهاج سياسة توسعية ائتمانية في أوقات الانكماش و سياسة ائتمانية انكماشية في أوقات الرواج و التي عادة ما يصاحبها معدلات تضخم مرتفعة.

ثانيا. الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية : تحاول السلطة النقدية تحقيق الأهداف النهائية من خلال التأثير على المتغيرات الوسيطية ، لعدم قدرة هذه السلطة على التأثير المباشر ، مثلا على الناتج المحلي الخام و مكوناته و لهذا تحاول التأثير على متغيرات تؤثر على الناتج المحلي الخام ، و تعبر الأهداف الوسيطية عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية و يشترط في هذه الأهداف الوسيطية أن تستجيب لما يلي :

- وجود علاقة مستقرة بينها و بين الهدف النهائي ؛
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات .

و تتمثل هذه الأهداف في :

- المجتمعات النقدية ؛
- معدلات الفائدة ؛
- سعر الصرف .[25]

[25] هايل طشطوش ، مرجع سبق ذكره

الخلاصة :

تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بدور كبير في ضبط العرض النقدي من خلال استخدام السياسة النقدية كأداة هامة لتحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي العام ، حيث تنظم كمية النقد المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و المحافظة على المستوى العام للأسعار.

و يمثل البنك المركزي قمة الجهاز المصرفي الذي يقوم بوظيفة الإصدار النقدي و الحفاظ على قيمة العملة الوطنية و هو من يضع أهداف السياسة النقدية و يراقب عملية الائتمان المصرفي للبنوك التجارية من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية .

حيث يعمل البنك المركزي على التأثير في عرض النقود ليوجه النشاط الاقتصادي للدولة حسب متطلبات الظروف الاقتصادية.

الفصل الثالث

عرض النقود في الجزائر

تمهيد

منذ حصول الجزائر على الاستقلال سنة 1962 و هي تسعى لتحقيق النمو و التنمية من خلال مخططات تبنتها الدولة ، و لقد تميزت الظروف الاقتصادية للدولة بالتدهور و عدم الاستقرار ، و في ظل هذه الظروف كان لا بد من اعتماد برنامج إصلاح اقتصادي جديد يعتمد على ميكانزيمات الاقتصاد الحر الذي تطلب إعادة النظر في دواليب السياسة الاقتصادية عموما و الجهاز المصرفي خصوصا.

و في هذا الفصل سوف تركز الدراسة على الإصلاحات النقدية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال المبحث الأول ، أما المبحث الثاني فستتناول تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2016 ، و المبحث الثالث يتمحور حول تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر و في الأخير يتم التطرق الى الإصلاح المصرفي بعد قانون النقد و القرض 10/90 و هذا من خلال المبحث الرابع.

المبحث الأول : الإصلاحات النقدية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال سياسة التخطيط وفق المنهج الاشتراكي ، مما خلق نوع من الازدواجية بين نظام مصرفي قائم على أساس ليبرالي و آخر قائم على أساس التخطيط الأمر الذي شوه عمل النظام المصرفي ، و لب الوظيفة الإدارية على الوظيفة التجارية.

و من هنا كان يجب على البنك المركزي أن يقوم بدور أكثر فعالية للتحكم في الكتلة النقدية و الرقابة على البنوك ، فكان لابد من إصلاحات نقدية حيث تم الانتقال من استعمال الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلى استعمال الأدوات غير المباشرة من أجل تحقيق هدف مهم و هو الاستقرار النقدي و هو ما سوف نتعرف عليه في هذا المبحث حيث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى قانون النقد و القرض 10/90 و الذي يعتبر حجر الأساس في بناء نظام مصرفي متطور ثم نتناول تعديلات قانون النقد و القرض 2001 ، 2003 ، 2009 و 2010 في كل من المطلب الثاني و الثالث و الرابع و الخامس على التوالي كما هو موضح في الآتي ذكره.

المطلب الأول : قانون النقد و القرض 10/90 و الاتفاق مع صندوق النقد الدولي

هدف قانون النقد و القرض في إطاره الجديد إلى استعادة البنك المركزي لدوره في أعلى هرم النظام النقدي ، و المسؤول الأول عن تسيير شؤون النقد و القرض ، و تبني قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية و النقدية ، و يعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ، بل تتخذ بناء على النقدي السائد الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة النقدية كما تبني أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة ، و بموجب هذا الفصل لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض و تمويل عجزها عن طريق البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد.

كما شهدت الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات و أسعار الفائدة و أسعار الصرف ، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لعدة بنوك تجارية و التخلي عن استعمال الوسائل المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد ، و إحلال مكانها وسائل غير مباشرة التي استهدفتها السياسة النقدية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث الذي امتد من سنة 1994 إلى سنة 1995.[1]

المطلب الثاني : التعديلات التي أدخلت على قانون النقد و القرض 2001

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد و القرض سنة 2001 من خلال الأمر 01/01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد و القرض إلى جهازين :

– الأول: يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة و تسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

– الثاني: يتكون من مجلس النقد و القرض و هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية و التخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر و المادة 03 من الأمر 01/01 تعدل المادة 23 من قانون النقد و القرض تعدل أحكام الفقرتين الأولى و الثانية من المادة 23 التي تنص على أنه تخضع وظائف المحافظ و نواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي و تتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية.

ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

و مما يلاحظ أن تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد و القرض و هذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ و نوابه الاقتراض من أي مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية ، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي و لا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني ، و قد

---

[1] فتيحة ملياني ، **الإصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي** ، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة خميس مليانة،الجزائر ،العدد 14 المجلد 01-2016

يكون هذا الإجراء حاجز لعدم استغلال المحافظ و نوابه للمنصب في الحصول على قروض و تمويلات بتعهدات شخصية و بزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ و نوابه تحصيل قروض و تمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية ، و كذا التعامل في محفظة بنك الجزائر و محافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر المادة 13 من الأمر 01/01 تلغي أحكام المادة 22 من القانون 10/90 و التي تنص علىّ أنه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات و يعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات يمكن تجديد ولاية المحافظ و نوابه مرة واحدة ، تتم إقالة المحافظ و نوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية ليخضع المحافظ و نوابه لقواعد الوظيفة العمومية إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغيرات و التعديلات التي عرفها قانون النقد و القرض وفقا للأمر 01/01.[2]

المطلب الثالث : التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 11/03

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظروف تتميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء خاصة بعد فضيحة إفلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري ، و التي بين صورة واضحة لعدم فعالية أدوات المراقبة و الإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية.

إن الأمر 11/03 الصادر في أوث 2003 المتعلق بالنقد و القرض يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي ، إذ جاء مدعما لأهم الأفكار التي تجسدت في القانون 10/90 مع بعض التعديل التي جاء بها الأمر 01/01 و التي تمثلت أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض فيما يخص الهيكل التنظيمي حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 11/03 المتعلق بإدارة بنك الجزائر ، أشارت المادة (18) بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر كما نصت المادة (19) على مهام و وظائف مجلس الإدارة و التي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على

---

[2] بطاهر علي ، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2005-2006، ص 57

إصدار النصوص و القواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر ، كما أنه المخول قانونا للبث في المنازعات و التأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية، و تم كذلك توسيع مهام مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة (ج) بتحديده للسياسة النقدية و الإشراف عليها و متابعتها و تقييمها ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية و القرضية و يحدد استخدام النقد و كذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، و يتأكد على نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال و هكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك و المؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية ، و تدعيم التشاور و التنسيق ما بين بنك الجزائر و الحكومة فيما يخص الجانب المالي.

و في هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر 11/03 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة و تنفيذها في إطار الرقابة تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة.[3]

المطلب الرابع : تعديلات قانون النقد و القرض 2009

ان قانون النقد و القرض 2009 صدر لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر 11/03 المتعلقة بقانون النقد و القرض 2003 حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة و في آليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية ، بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي و الرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية ، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل.

رغم الانفتاح الذي عرفه القطاع المصرفي إلى أن البنوك العمومية الوطنية بقيت مسيطرة على ما يقارب 90 % من الموارد و تمنح ما يقارب 95 % من القروض ، و للإشارة فإن الهيئات المالية ممثلة ببنك الجزائر تعتزم إدراج تعديلات على قانون النقد و القرض للسماح للبنوك الوطنية بفتح شبابيك خاصة بتقديم خدمات ومنتجات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تماشيا مع سياسة الانفتاح التي تنتهجها الجزائر

[3] بطاهر علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 58

في القطاع المالي و بما يرفع قدرات البنوك الجزائرية لاستيعاب ودائع المواطنين ، و يرجع دخولها حيز التنفيذ في 2011.[4]

المطلب الخامس : تعديلات قانون النقد و القرض 2010

تم إجراء مجموعة من التعديلات و القوانين التي تبرهن عن إرادة الجزائر على الإصلاح ، من خلال تحديد صلاحيات البنك المركزي و مهامه ، في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد ، مع السهر على الاستقرار المالي و النقدي و في إطار سلامة النظام المصرفي و في هذا الصدد صدر الأمر 04/10 المؤرخ في : 26 أوث 2010 يعدل الأمر 11/03 المتعلق بقانون النقد و القرض حيث كان يهدف أساسا إلى تدعيم نشاط بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية الوطنية إلى جانب تحسين قدرته في الرقابة على نشاط البنوك الخاصة و الأجنبية و من أهم ما تضمنه الأمر ما يلي :

- ضرورة عمل بنك الجزائر على استقرار الأسعار باعتبارها من أهداف السياسة النقدية.
- التأكد من سلامة و ملائمة وسائل الدفع الخاصة بالبنوك.
- المساهمة الخارجية في رأسمال البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري لا يمكن أن تكون إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية 51 % على الأقل من رأسمال الشركة.
- امتلاك الدولة لسهم نوعي في رأسمال البنوك و المؤسسات المالية الخاصة يخول لها الحق في تمثيل أجهزة الشركة دون حق التصويت.
- أي تعديل في القانون الأساسي لأي بنك أو مؤسسة مالية يجب أن يكون بترخيص من محافظ البنك المركزي.

---

[4] صوفان العيد ، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية "** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، 2011/2010 ، ص 19

– يتعين على البنوك و المؤسسات المالية الانخراط في مركزية الأخطار و تزويدها بأسماء المستفيدين من القروض ، و طبيعة القروض الممنوحة و سقفها ، مبالغ القروض غير المسددة و الضمانات المعطاة لكل قرض

– تلتزم البنوك و المؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي ناجح يهدف إلى التأكد من مدى التحكم في نشاطاتها و الاستعمال الفعال لمواردها ، صحة المعلومات المالية ، السير الحسن للمسارات ، و الأخذ بعين الاعتبار مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.[5]

[5] نوي فطيمة الزهرة ، **أثر تطبيق الحوكمة المؤسساتية على تحسين أداء البنوك الجزائرية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علوم الاقتصادية ، 2016-2017 ص 148 ، بتصرف

المبحث الثاني : تطور مسار الكتلة النقدية في الجزائر

مرت الجزائر بعدة تطورات و إصلاحات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة حيث سنحاول إبراز أهم تطورات الكتلة النقدية للفترة من 1990 إلى 2016 و ذلك بتقسيم هذه الفترة الطويلة إلى ثلاث فترات و هذا من خلال المطلب الأول الذي سنتناول فيه مسار الكتلة النقدية من 1990 إلى 2000 ، أما المطلب الثاني فيتمحور حول مسار الكتلة النقدية من 2001 إلى 2014 ، و في المطلب الثالث سنعرض مسار الكتلة النقدية من 2015 إلى 2016 ، و بخصوص المطلب الرابع سنتطرق فيه الى تأثير قطاع المحروقات على مسار الكتلة النقدية في الجزائر

المطلب الأول : مسار الكتلة النقدية للفترة 1990-2000

عرفت الفترة من 1990 إلى 2000 تغيرات مؤسساتية و هيكلية على عدة مستويات نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية ، للانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية و استقرار الأسعار و أسعار الصرف و غيرها ، وصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالنقد و القرض إن ما ميز هذه الفترة هو دخول الجزائر في مفاوضات جديدة مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على قروض و مساعدات و لجأت السلطات الجزائرية لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي ، و الذي تم على مرحلتين :

- مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995.
- مرحلة التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998.

و نظرا للإختلالات الهيكلية المتمثلة في ارتفاع المديونية الخارجية بالإضافة إلى العجوزات الداخلية وتسجيل عجز في الميزانية يقدر بـ 12,2 مليار دولار سنتي 1992 - 1993 بعدما كان يسجل فائض سنة

1991 بسبب انخفاض أسعار البترول ، و زيادة النفقات في هذا الإطار تم إبرام اتفاق تصحيحي هيكلي مع صندوق النقد الدولي و جاءت حكومة جديدة لتواصل عملية الإصلاح ، لجأت الجزائر لمرة أخرى إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل النهوض بالاقتصاد ، بإبرام اتفاق معه لمدة قصيرة تغطي الفترة من 1994/04/01 إلى 1995/05/31 و يسمى هذا الاتفاق باتفاقية << Stand by الثالثة >> في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي ، لتحقيق أهداف البرنامج قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات في مجال السياسة النقدية و التي اتسمت بالصرامة في التنفيذ نوجزها في مايلي :

- اللجوء منذ سنة 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من توسع نمو الكتلة النقدية.

- رفع معدلات الفائدة الحقيقية لجعلها في مستوى حقيقي إيجابي . بالإضافة لإلغاء السقوف على الفوائد المدنية و على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك.

- تم التحسين من أدوات الساسة النقدية ، بإدخال نظام الاحتياطي القانوني الإجباري سنة 1994 بنسبة تقدر بـ 25 % تطبق على كافة الودائع بالعملة الوطنية ، و بهدف استعماله إلى مراقبة سيولة البنوك التجارية لتفادي مخاطر الائتمان.

- قيام الخزينة بإصدار مسندات بأسعار فائدة بلغت 16,5 % .

- التدخل المباشر لسياسة تأطير القروض البنكية المقدمة للمؤسسات العمومية غير المستقلة و متابعة توسيع السوق النقدية بإدخال تقنية مزايدة سندات الخزينة.[6]

[6] إكن يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 169 ، بتصرف

المطلب الثاني : مسار الكتلة النقدية للفترة 2001-2014

الجدول رقم :02 يوضح تطور عرض النقود و مكوناته في الجزائر في الفترة من 2001 إلى 2014

السنوات	النقود القانونية	الودائع تحت الطلب	أشباه النقود	الكتلة النقدية
2001	577,15	661,3	1235	2473,5
2002	664,68	751,6	1485,2	2901,53
2003	781,4	849	1724,04	3354,42
2004	874,34	1291,3	1577,5	3644,3
2005	921	1516,5	1636,2	4157,6
2006	1081,4	2096,4	1766,1	4933,7
2007	1284,5	2949,1	1761	5994,6
2008	1540	3424,9	1991	6955,9
2009	1829,4	3114,8	2228,9	7173,1
2010	2098,6	3657,8	2524,3	8280,7
2011	2571,5	4570,2	2787,5	9929,2
2012	2997,2	4776,34	3329,8	11067,6
2013	3247,45	5005,21	3691,9	11941,76
2014	3503,28	5429,57	3925,63	12858,48

المصدر :.عبد الله البحري،علي صاري ، **تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي و الحد من التضخم للفترة 2000-2014**، مجلة التكامل الاقتصادي ،جامعة احمد دراية ، أدرار، الجزائر، العدد 13، ديسمبر 2017 ، ص 11

شهدت سنة 2001 أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية فقد قدرت بـ 22,3 % أي أنها زادت بمقدار 414,3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة و لعل السبب في هذه الزيادة يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية و المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي ، و برنامج تنمية الجنوب ، ما أدى ارتفاع الكتلة النقدية إلى 2071,8 مليار دينار مقابل 1659,3 مليار دينار سنة 2000 أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9 % و يرجع ذلك إلى :

- زيادة الأرصدة النقدية الخارجية.

- انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في افريل 2001 ، الذي رصد له حوالي 520 مليار دينار جزائري (07 مليار دولار) من سنة 2001 إلى سنة 2004.

- ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% سنة 2001 من إجمالي الديون الداخلية ، أي بمبلغ يقدر بـ 107,72 مليار دينار موزعة إلى 73,98 مليار دينار قروض للقطاع العام و 33,72 مليار دينار قروض للقطاع الخاص ، بينما كانت لا تتجاوز 30% سنة 1993 أي بمبلغ 22,0207 مليار دينار موزعة إلى 12,0034 مليار دينار للقطاع العام و 7,712 مليار دينار للقطاع الخاص.

الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكده بنك الجزائر حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني (الأوراق و القطع النقدية) بلغ حوالي 200 مليار دينار سنة 2007 مقابل 161,8 مليار دينار سنة 2006 أي ما يعادل نمو يفوق 400% من تدفقات النقد القانوني بين سنتي 2005 و2007 و من جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242,16 مليار دينار خلال شهر سبتمبر 2007 مقابل 1092,1 مليار دينار مع نهاية شهر ديسمبر 2006 ، مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية و السيولة النقدية لدى البنوك من سنة 2007 إلى سنة 2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود ، حيث بلغ معدل نمو العرض النقدي أدنى مستوى له

على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173,1 مليار دينار وبمعدل نمو 3,2 % عن سنة 2008 و ذلك لسببين رئيسين هما :

- أشار إليه تقرير بنك الجزائر و هو التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمة ، و انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6,23 % سنة 2009 مقارنة بـ 38,18 % سنة 2008
- يعود إلى انخفاض الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424,9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114,8 مليار دينار سنة 2009 ، أي انخفاض بمعدل 9,05 % ، و هو ما اثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود).

بعد سنة 2010 بدا العرض النقدي في النمو و الزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية استقرار الأزمة المالية في أمريكا و ارتفاع أسعار المحروقات و التي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية ليبلغ معدل نمو العرض النقدي نهاية 2010 نسبة 15,4 % بعدما كان 3,2 % سنة 2009 ، كما تغيرت الودائع تحت الطلب و أشباه النقود بمعدل نمو بلغ على التوالي : 17,43 % و 13,25 % أما السنتين الأخيرتين 2011 و 2013 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 و بفارق 4,5 % عن سنة 2010 أي بمعدل نمو فاق 19,9 % ، و نجد مصدر هذا النمو تحسن و ارتفاع حجم الودائع بنوعيها تحت الطلب و لأجل لدى البنوك و هو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74,10 % من العرض النقدي في الاقتصاد و الذي بلغ 9929,2 مليار دينار وبزيادة فاقت 1648,5 مليار دينار عن سنة 2010، بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 لينخفض معدل النمو من 19,9 % إلى 11,46 % إذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ

11067,6 مليار دينار ، و قد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثر بالأزمة الأوربية و انخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي.[7]

في حين أن السنتين الأخيرتين 2013-2014 تميزتا بنوع من الاستقرار في تغير عرض النقود حيث سجل معدل نمو 7,89 و 7,76 على التوالي و بقيمة 11945,81 مليار دينار سنة 2013 و 12858,75 مليار دينار سنة 2014 ، و ذلك نتيجة استقرار مستوى الموجودات الخارجية عند 189,75 مليار دولار إلى غاية نهاية جوان 2014 مع ظرف يتميز بمستوى منخفض للدين الخارجي ما يعزز الصلابة المالية الخارجية للجزائر سنة 2014.[8]

المطلب الثالث : مسار الكتلة النقدية للفترة 2015-2016

في وضع تبعية الاقتصاد الوطني للموارد المتأتية من نشاط قطاع المحروقات ، شكل انخفاض أسعار البترول ابتداء من جوان 2014 و استمراره طوال سنة 2015 صدمة كبيرة على الاقتصاد لاسيما على المالية العامة و الحسابات الخارجية .

ارتفع عجز الميزانية غلى أكثر من الضعف في سنة 2015 ، مقارنة بمستواه في سنة 2014 ليبلغ 15,4 % من إجمالي الناتج الداخلي ، تطلب تمويله اللجوء للسنة الثانية على التوالي إلى اقتطاعات معتبرة بواقع 53% من قائم الادخارات المالية للدولة لدى بنك الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات) في نهاية 2014 بالمثل انتقل عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 4،4% من إجمالي الناتج الداخلي في 2014 إلى 16,5 من إجمالي الناتج الداخلي في 2015 ، و بلغ عجز الرصيد الإجمالي 16,7 % من إجمالي الناتج الداخلي في 2015 ، مع ذلك سمح التراكم السابق للادخارات المالية و احتياطات الصرف المعتبرة إلى تخفيف أثر

---

[7] عقبة عبد اللاوي، **دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر للفترة 1984-2010**، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ، العدد 07 ، ديسمبر 2014 ، 25

[8] عبد الله البحري، علي صاري ، **تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي و الحد من التضخم للفترة 2000-2014**، مجلة التكامل الاقتصادي ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر ،العدد 13 ديسمبر 2017 ، ص 11، بتصرف

الانخفاض القوي لأسعار البترول على النشاط الاقتصادي و التشغيل ، لاسيما من خلال الحفاظ على مستوى عالي من النفقات العمومية.[9]

أدى تواصل انخفاض متوسط سعر البترول في سنة 2016 بعد الانخفاض الحاد في سنة 2015 إلى عجز جد معتبر في الحسابات الخارجية و حسابات المالية العامة.

بالفعل أدى انخفاض الصادرات من المحروقات إلى عجز في الحسابات الجارية و الإجمالية لميزان المدفوعات بحوالي 26 مليار دولار نتيجة لذلك استمر تآكل إحتياطات الصرف في 2016 تجدر الإشارة أن مستوى احتياطات الصرف على الرغم من انخفاضه القوي المتزامن مع المستوى الجد منخفض للدين الخارجي بقي يوفر للجزائر هامش تصدي ، في نفس الوقت تسبب التراجع في الإيرادات الضريبية الناجمة عن المحروقات في عجز الخزينة العمومية حوالي 13,5 % من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 15,3 % في 2015 تم تمويل هذا العجز في حدود 58% من خلال صندوق ضبط الإيرادات ، و الذي بلغ قائمة حد أدنى في نهاية 2016 أي 740 مليار دينار.

و إن بقي النشاط الاقتصادي الإجمالي قوي نسبيا في 2016 فيعود ذلك إلى التحسن الملحوظ في نشاط المحروقات الذي نمى بمعدل 7،7% مقابل 0,2 % في 2015 ، بالمقابل فإن النمو خارج المحروقات الذي كان قويا طوال أربعة عشر سنة بمتوسط سنوي يفوق 6% قد شهد تراجعا واضحا في سنة 2016 ليبلغ 2,3 %.[10]

المطلب الرابع : تأثير قطاع المحروقات على مسار السياسة النقدية

لعبت الثروة النفطية دورا بارزا في تنمية الاقتصاد الجزائري حيث اعتبرت القاطرة التي تجر عملية النمو الاقتصادي مند الاستقلال إلى غاية يومنا هذا.

---

[9] بنك الجزائر،**التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** ، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 7، بتصرف

[10] بنك الجزائر ، **حوصلة حول تطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات 2017** ، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ، فيفري 2018

سنة 1994 وصل حجم المديونية إلى مرحلة جد حرجة في الاقتصاد الوطني حيث بلغت نقطة الذروة حيث كانت خدمات الدين الخارجي جد مرتفعة ، و تستحوذ على نسبة كبيرة من إيرادات الجزائر من الصادرات وصلت حتى 47,2 % سنة 1994 ، فخلال الفترة 1994-2001 دفعت الجزائر كخدمات للديون فقط حوالي 37 مليار دولار إن هذا الارتفاع الخطير لحجم المديونية الخارجية من جهة و انخفاض أسعار المحروقات من جهة أخرى دفع الجزائر إلى عدم القدرة على التسديد ضمن الآجال المتفق عليها فلجأت إلى عملية إعادة جدولة ديونها في إطار << نادي باريس و نادي لندن>>

و هذا عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 حيث أن إعادة جدولة الديون تسمح بإعادة ترشيد آجال تسديد المديونية.

و لم تظهر بوادر استعادة الاقتصاد الجزائري لنوع من الاستقرار إلا بعد عودة أسعار النفط للارتفاع في الأسواق الدولية ، مع بداية العقد الأول للألفية الثالثة سنة 2000-2001 شهدت أسعار النفط تذبذبا شديدا يتميز بالارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى ، لكن الانخفاض لم يكن حادا ، و عادت أسعار النفط للارتفاع مرة أخرى سنة 2002 حيث قدرت في المتوسط بـ 24,3 ، 28,2 ، 36 ، 50,6 ، 61,04 ، 69,7 ، 94,08 دولار أمريكي للبرميل خلال السنوات 2002 ، 2003 ، 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 2008 على الترتيب.

سنة 2009 انخفض متوسط أسعار النفط بنسبة كبيرة مقارنة بسنة 2008 حيث قدر متوسط الأسعار بـ 60,88 دولار للبرميل أي بانخفاض 33,2 دولار للبرميل ، أي بنسبة انخفاض 35% خلال سنة 2010 عاودت الأسعار ارتفاعها بشكل طفيف و خلال سنة 2011 سجلت أسعار النفط أرقام قياسية وصلت في المتوسط إلى 122,54 دولار للبرميل و اغلب أسباب هذا الارتفاع هي أسباب سياسية أكثر منها اقتصادية .

و عموما تبقى هذه الارتفاعات في أسعار النفط هي المنفذ الوحيد للاقتصاد الجزائري و بفضل ارتفاع أسعار النفط حصلت الجزائر على تراكمات مالية جد معتبرة حيث مكنها هذا من الخروج من مأزق المديونية الخارجية حيث قامت الجزائر بالتسديد المسبق لديونها. [11]

و مع منتصف سنة 2014 و مطلع سنة 2015 عرفت الجزائر وضعية اقتصادية حرجة و ذلك بالانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط ، الذي أفقدها 50% من إيراداتها ، مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في البرنامج الاقتصادي الجديد للفترة 2015-2019 و ذلك بمراجعة سياسة إنفاقها الحكومي حتى تتمكن من تخطي هذه الأزمة.[12]

[11] وحيد خير الدين ، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر** - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2013/2012 ، ص 198 ، بتصرف

[12] بوشليط هاجر أميرة، **إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر و أزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014** ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية جامعة الجزائر ،العدد 07 -2016 ، ص 172 ، بتصرف

الجدول رقم: 03 يوضح تغيرات سعر البرميل من البترول و ما يقابله من تغيرات في سعر الصرف

السنوات	متوسط سعر البرميل بالدولار الأمريكي *	نسبة الصرف المتوسط دج/دولار **
2001	23,12	77,2647
2002	24,36	79,6850
2003	28,1	77,3683
2004	36,05	72,0653
2005	50,59	73,3669
2006	61	72,6459
2007	69,04	69,3644
2008	94,1	64,5810
2009	60,86	72,6467
2010	77,38	74,3199
2011	107,46	72,8537
2012	109,46	77,5519
2013	105,87	79,3809
2014	96,29	80,56
2015	49,49	100,46
2016	40,68	109,47

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

* , Avrage annual OPEC crude oil prive from 1960 to 2018 (in us.dollars per baarrel)

OPEC crude oil price statistics annaully 1960-2018 statistic https://www.statista.com

** audi.www.audi.dz الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أنه خلال السنوات من 2001 إلى غاية منتصف 2014 هناك ارتفاع ملحوظ في متوسط سعر البرميل من البترول بالدولار الأمريكي و هذا ما وفقه ارتفاع ملحوظ في نسبة الصرف المتوسطي للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي ، حيث عرفت هذه السنوات استقرار كبير في سعر الصرف في الجزائر ، وذلك يعود للفوائض المالية التي يحوز عليها بنك الجزائر جراء ارتفاع أسعار

المحروقات ، إلا أنه في جوان 2014 حدث انخفاض كبير في سعر البترول ، مما أدى غلى تخفيض صرف الدينار مقابل الدولار ,ويرجع التخفيض إلى اعتماد الدولة على سياسة تخفيض الدينار لتغطية العجز في ميزان المدفوعات ، و زيادة الإيرادات ، حتى تستطيع الدولة تخفيض العجز الموجود في الموازنات و دفع الأجور ، رغم انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الأجنبية الأخرى ، و بما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على البترول كمورد وحيد أثر بدرجة كبيرة على استقرار سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الثالث : تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر

سنناقش في هذا المبحث تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر ، نظرا للاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري فالسياسة النقدية هي من أهم الأدوات التي تستعملها السلطات لتحقيق الاستقرار في الأسعار و مكافحة التضخم الذي سنتعرف عليه من خلال المطلب الأول ثم نتطرق لهدف تحقيق النمو الاقتصادي في المطلب الثاني ثم نتطرق لمكافحة البطالة و تحقيق توازن ميزان المدفوعات في كل من المطلب الثالث و الرابع على التوالي.

المطلب الأول : استقرار الأسعار و مكافحة التضخم

مع إصدار قانون النقد و القرض سنة 1990 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد و ذلك بالتحرير التدريجي للتضخم المكبوت ، و كان معدل التضخم السنوي في الجزائر 9% في المتوسط خلال السنوات العشرين قبل 1990 ، و لم ترتفع معدلات التضخم سوى مرة واحدة بعد الصدمة النفطية الأولى أوائل السبعينات و لم يكن استقرار الأسعار و مكافحة التضخم يشكل في الجزائر أية أولوية للسلطات ولا توجد أي خطة لمكافحة التضخم الهيكلي لأنه لم يشكل أي عائق كآلية لانخفاض القوة الشرائية للطبقة الاجتماعية ذات الدخل المحدود.

حيث عالجت الحكومة العجز المتوالي في الميزانية باللجوء إلى إجراءات السيولة النقدية ، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود و جرى كبت التضخم عن طريق تحديد الأسعار ، لكنه في سنة 1990 كان أكثر من 50% من السلع المشكلة للرقم القياسي لأسعار المستهلك تحت تحديد سقف سعري و النتيجة كانت انتشار نقص السلع و في أوائل التسعينات قامت السلطة بتخفيض العملة الوطنية التي أدى إلى تزايد معدلات التضخم و ارتفاع تكلفة الواردات و ارتفاع تكلفة خدمة الديون الخارجية ، بذلك ارتفع عجز الميزانية و خسائر المؤسسات العامة ،و تم معالجة هذه الاختلالات بإصدار نقدي جديد.

و هذا أدى لارتفاع معدل التضخم.[13]

– خلال الفترة من 1990 إلى 1996 سجلت معدلات التضخم قيما قياسية بلغت أعلى نسبة لها سنة 1992 بمعدل 31,7 % و يمكن إرجاع هذه الزيادة إلى التحرير الواسع للأسعار خلال فترة 1994 إلى 1997 و رفع الدعم الحكومي عليها.

– خلال الفترة 1997 إلى 2012 تميزت هذه الفترة باستقرار معدلات التضخم و هذا بسبب تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي الذي يهدف لتحقيق استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين ، حيث تراجع معدل التضخم بشكل محسوس 1997 و اقترب إلى الصفر سنة 2000 ثم عاد ليرتفع من جديد ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2012 بما يعادل 9,8 % و يفسر ذلك انتهاج الحكومة لسياسة مالية توسعية.[14]

– خلال الفترة من 2013 إلى 2016 نلاحظ انخفاض معدل التضخم سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 ليصل 3،3% نتيجة تراجع نسبة الزيادة الملحوظة لعدد كبير من السلع و الخدمات استمر معدل التضخم في الانخفاض سنة 2014 و هذا راجع لانشغال الحكومة سياسة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من خلال دعم أسعار المنتجات و الخدمات القاعدية.[15]

عاد معدل التضخم للارتفاع خلال سنتي 2015 ، 2016 حيث بلغ 47% خلال شهر مارس 2016 و هذا راجع للظرف المالي و النقدي الصعب الذي مر به الاقتصاد الوطني.[16]

المطلب الثاني: تحقيق النمو الاقتصادي

---

[13] مفتاح صالح ، **أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990–2000)**، مجلة العلوم الإنسانية ، فيفري 2001 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، بتصرف

[14] ميهوب مسعود، بركان يوسف، محددات **التضخم في الجزائر دراسة قياسية(1990–2014)**، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية – جامعة زيان عاشور الجلفة ن العدد 27 ، ص 29،45 ، بتصرف

[15] الديوان الوطني للإحصائيات– مؤشر أسعار الاستهلاك ،2017 ، بتصرف

[16] ب.سعيد، **الوتيرة السنوية للتضخم تقارب 5% في مارس 2016**، جريدة الخبر ، 2016/04/19

توصلت الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر هو نتيجة مساهمة رأس المال بنصيب أكبر ثم تليه مساهمة العمالة ، و أن هناك تأثير موجب لكل من الإنفاق الحكومي و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أسعار الصرف الحقيقية على الإنتاجية الحقيقية على المدى الطويل ، كما توصلت النتائج إلى أن هناك تأثير موجب لكل من الكتلة النقدية ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، رأس المال البشري على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في المدى القصير.[17]

إن تراكم الديون إلى مستويات قياسية أدى الى تراجع الثقة في الجزائر أمام دائنيها فلجأت إلى مؤسسات دولية بتنفيذ عقدين للائتمان :

الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني (31 ماي 1989 - 30 ماي 1990) تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 401 مليون دولار في إطار التمويل التعويضي للتخفيف من عبئ المديونية و خدماتها.

الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني (03جوان1991 -30مارس 1992) لم تكن فترة الاتفاق الأولى كافية لتحقيق نتائج أفضل ، لذلك طلبت الجزائر اتفاق ثاني لتنفيذ المزيد من الإصلاحات و كان من نتائج هذه الإصلاحات :

- فائض في الميزان التجاري بلغ سنة 1993 حوالي 4,3 مليار دولار بسبب ارتفاع العائدات البترولية ؛
- ارتفاع عجز ميزانية الدولة إلى 9,2 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 رغم تطبيق سياسة التقشف و الحد من الطلب الإجمالي و تقييد الواردات و ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي إلى 8% عام 1994 ؛
- انخفاض التضخم من 32% سنة 1992 إلى 20,8 % سنة 1993 ؛
- النمو الحقيقي للاقتصاد بلغ(-2%) سنة 1993 ؛

[17] عتو الشارف، اجري خيرة، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011**، مجلة الإستراتيجية و التنمية جامعة مستغانم ، العدد 8 ، ص 139 ،

بالنظر إلى ضعف النتائج السابقة لجأت الجزائر إلى برنامج تعديل هيكلي رغم خطورته الاجتماعية على الطبقات المتدنية و عديمة الدخل ، بعدما اشترط صندوق النقد الدولي مرة أخرى تطبيق برنامج للاستقرار كاتفاق مسبق لبرنامج التعديل الهيكلي من خلال :

- الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994 - مارس 1995) و ذلك في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية.

- التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998) يأتي هذا كخطوة ثانية ضمن اتفاقيات التصحيح الهيكلي من أجل المحافظة على مستوى تشغيل دائم ، و مواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية ، حيث تضمن استفادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لإعادة جدولة الديون و تخفيض معدل خدمة الدين لحوالي 53,3 % من عائدات الصادرات سنة 1994 و التي عاودت الارتفاع مرة أخرى لتصل 84% سنة 1995 ، مما اضطر الجزائر إلى طلب إعادة جدولة الديون العمومية مرة أخرى.

لقد شهدت الفترة من 1995 إلى 2000 تحسن ملحوظ لمعدل النمو الاقتصادي الإجمالي حيث كانت معدلات النمو في قطاع المحروقات مرتفعة.[18]

في سنة 2001 أعدت الحكومة برنامج إنعاش اقتصادي بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار و وصلت نسبة النمو الاقتصادي إلى 6% سنة 2003 ناتجة عن التحكم أكثر في النفقات العمومية و محاربة التهرب الضريبي و ارتفاع مداخيل البترول.

إلا أنه رغم النتائج المحققة و الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في تعزيز التوازنات الاقتصادية الكلية في إطار مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي و برنامج الخوصصة ، تبقى وتيرة النمو الاقتصادي متواضعة.[19]

---

[18] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2012-2013، ص 231، بتصرف

في بداية سنة 1994 أبرمت الجزائر اتفاق انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى الذي يغطي الفترة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 ، و اتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 1998.

و بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع أبرمت الجزائر في جويلية 1995 اتفاق ثاني لإعادة جدولة الديون مع نادي باريس ، و الديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية خلال الفترة بين 1999 - 2011 .[20]

انتهت سنة 2013 بمستوى مديونية خارجية عمومية منخفض غير مسبوق تاريخيا حيث لم يتعدى 374,5 مليون دولار و هذا ما يؤكد الأداء الجيد للاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2013 مع الإشارة أن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية بشكل يسمح لها بتخفيف العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي.[21]

عرفت سنتي 2011-2012 فوائض مالية حيث سجل الميزان التجاري فائض قدره 21,49 مليار دولار أما ميزان المدفوعات قدر بـ 12,06مليار دولار ، فقد عرف انخفاض بعد 2014 إلى غاية 2016 و هذا يعود إلى التراجع الكبير في أسعار النفط.[22]

المطلب الثالث: مكافحة البطالة

أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية و إعادة هيكلة المؤسسات إلى تفاقم اختلالات سوق العمل عبر الارتفاع الكبير لنسبة البطالة و عدم الاستخدام التام لليد العاملة ، و في نفس الوقت كان انتشار

---

[19] بورحمة عبد الحميد، **الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 و أثرها على الفضاء الاقتصادي و الاجتماعي** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة المسيلة ، العدد 6 ، ص 126، بتصرف

[20] بطاهر علي ، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افر يقيا ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر ، العدد الأول ، ص 183 بتصرف

[21] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، **الجزائر تحتفظ بمؤشراتها الاقتصادية في مستويات مقبولة 2000-2013** ، الثلاثاء 11 مارس 2014 ، بتصرف

[22] حيدوش عاشور ، وعيل ميلود ، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري** ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ، الجزائر،العدد الخامس ، جوان 2017 ، ص 326، بتصرف

النشاطات غير المصرح بها أو غير الرسمية الملجأ لعدد متزايد من اليد العاملة تتشكل أغلبيتهم من طالبي العمل لأول مرة و تقل أعمارهم عن 30 سنة و بدون تأهيل أو حاملي الشهادات بما فيهم الجامعيين بالإضافة إلى العمال ضحايا التسريح لأسباب اقتصادية و يتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية :

- عجز في يد العاملة المؤهلة و ضعف التطور بالنسبة للحرف ؛
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات التشغيل ؛
- ضعف الوساطة في سوق الشغل و وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل ؛
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل ؛
- انعدام المرونة في المحيط الإداري و المالي و الذي يشكل عائق أمام الاستثمار؛
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات؛
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع؛
- ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج لمناصب الشغل.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور ؛
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات؛
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات؛
- ضعف الحركية الجغرافية و المهنية لليد العاملة و التي تنتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل لاسيما في الجنوب و الهضاب العليا.

و نظرا لاهتمام الدولة بقضايا التشغيل و تكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة ، استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة ، و ذلك بوضع هياكل قوية و متخصصة قادرة على تحمل حجم

المهام الموكلة إليها ، و تم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل و التضامن الوطني بالإضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة و الجديدة التي وضعت تحت الوصايا المباشرة للوزارة و هي :

- الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM ؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ؛
- وكالة التنمية الاجتماعية ADS ؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ؛

كما تم إنشاء المرصد الوطني لتشغيل و مكافحة الفقر؛ [23]

المطلب الرابع: تحقيق توازن ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي تبلغه الدولة ، خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني ، لذا نجد أنه يتأثر بالمتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد نذكر منها :

أولا . التضخم : يؤدي لارتفاع الأسعار المحلية ، أي تصبح أعلى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية مما يجعل الصادرات تنخفض و تزداد في نفس الوقت ، نظرا لكون السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا ، و بالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

ثانيا . الاختلاف في سعر الفائدة : يبدي التغير على سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال و يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع ، و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الأموال.

---

[23] سميرة العابد ، زهية عباز ، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواضح و الطموحات** ، مجلة الباحث، جامعة باتنة ، الجزائر ،العدد 2012/11 ص 77 بتصرف

و يعود السبب في ذلك إلى المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العام للاستفادة من الفرق بين السعرين.

ثالثا. معدل نمو الناتج المحلي _ : يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية ، و المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية محددة بسنة ، أو هو القيمة الإجمالية للسلع و الخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة ، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل ، سواء كانت وطنية أو أجنبية ، و زيادة الدخل في الدولة يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات و العكس في الانخفاض يؤدي لانخفاض الطلب على الواردات.

رابعا . سعر الصرف و العرض و الطلب على العملة : لميزان المدفوعات علاقة وثيقة بالعرض و الطلب على العملة ، و بين سعر صرفها حيث أن زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها يؤدي لانخفاض سعرها ، بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة و زيادة الطلب عليها ، خاصة و أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) و نقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية)

لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات التجارية ، و هبوط قيمة العملة (سعر الصرف) ، حيث أن هناك إمكانية زيادة الطلب و العرض على العملة الوطنية بأسباب لا تتعلق بتجارة السلع و الخدمات ، فتحركات رأس المال قد تكون مصدرا لعرض العملة الوطنية و طلبها في

سوق العملات الدولية ، ففي حالة رغبة الأجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني يلجأ المواطنون إلى الحصول على العملات الأجنبية.[24]

[24] حاجي سمية ، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2015-2016 ، ص 121

المبحث الرابع : الإصلاح المصرفي بعد قانون النقد و القرض 1990

يرجع نجاح النظام الاقتصادي إلى فعالية و نجاح الجهاز المصرفي و القدرة على تمويل التنمية الاقتصادية دون المساس بالاستقرار الاقتصادي ، و في هذا الإطار تناولنا في هذا المبحث الإصلاح المصرفي بعد قانون النقد و القرض 10/90 ذلك أن الجهاز المصرفي الجزائري كان يعاني قبل الإصلاح الاقتصادي من قصور أثر على أداء الجهاز المصرفي حيث يتمحور هذا المبحث على التعرف على مبادئ قانون النقد و القرض في المطلب الأول ثم نتطرق إلى ضرورة إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة في المطلب الثاني و كيف تم وضع نظام مصرفي على مستويين في المطلب الثالث و أخيرا نذكر أهداف قانون النقد و القرض في المطلب الرابع.

المطلب الأول : مبادئ قانون النقد و القرض

سمح قانون 10/90 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض و النقد ، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر ، يتمتع بصلاحية واسعة في مجال القرض و النقد ، قام بإصدار قوانين تتعلق بالنقد و شروط إنشاء البنوك و المؤسسات المالية ، و هذا لتدعيم نظام نقدي و مالي لمسايرة اقتصاد السوق و سنعرض مبادئ قانون النقد و القرض في هذا المطلب لأهميتها و تتمثل في :[25]

أولا . الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة _الحقيقية (هيئة التخطيط): إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد و القرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها :

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي ، حيث أنه المسؤول عن تسيير السياسة النقدية ؛
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية و توحيد استعمالاته بين العائلات و المؤسسات العمومية و الخاصة ؛
- تحريك السوق النقدية و تنشيطها و احتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة ضبط اقتصادية ؛

---

[25] بورمة هشام ، **النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2008-2009 ص 32

– إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك و جعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض ؛

ثانيا . الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة المالية: اعتمد قانون النقد و القرض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة ، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتم بلا حدود و لا قيود ، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد ، كما يسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية :

– استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة العمومية ؛

– تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي و القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها ؛

– تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال ؛

– الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية ؛

ثالثا . الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض :(الائتمان) لقد تفطن قانون النقد و القرض للغموض الكبير السائد على مستوى نظام التمويل ، حيث أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد فأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية و ذلك لبلوغ الأهداف التالية :

– تراجع (تناقص) التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد ؛

– استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية ، خاصة المتمثلة في منح القروض ؛

– جعل توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية ، و إنما يرتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع

المطلب الثاني: إنشاء سلطة وحيدة و مستقلة

يجب التذكير أن قانون النقد و القرض جاء ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية ، و قد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة أسماها <<مجلس النقد و القرض>> على اعتبار أن في السابق كانت هيئات عمومية عديدة تحاول احتكار هذه السلطة ، فوزارة المالية كانت تتحرك على اعتبار أنها هي السلطة النقدية ، و كذلك الخزينة كانت تمارس ضغوط على البنك المركزي بما لديها من نفوذ في أوساط أصحاب القرار لتمويل عجزها و البنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكار امتياز إصدار النقود.[26]

المطلب الثالث: وضع النظام المصرفي على مستويين

وضع قانون النقد و القرض 90/10 النظام المصرفي على مستويين فميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ، و نشاط البنوك التجارية كموزع للقرض ، و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها و يتابع عملياتها كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي فبإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي و تحديد معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية و تحكمه في السياسة النقدية.[27]

المطلب الرابع: أهداف قانون النقد و القرض

إن هذا القانون قد أرسى القواعد التنظيمية و التسييرية للبنوك و المؤسسات المالية للدولة حيث يهدف التنظيم الذي جاء به هذا القانون إلى :

---

[26] بطاهر علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 174

[27] بلعزور بن علي ، كنوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، جامعة الشلف ،الجزائر ، ص 497

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي ذلك لأن التدخل الإداري قد ولد تضخما جانحا و انحرافا غير مراقب ;

- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض ؛

- تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي (المادة 04) ؛

- تولي مجلس النقد و القرض لإدارة البنك المركزي (المادة 19) ؛

- تولي مجلس النقد و القرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي (المادة 43) ؛

- منح مجلس النقد و القرض سلطة نقدية (المادة 44) ؛

- ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة و الابتعاد عن المضاربة ؛

- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب و توجيه مصادر التمويل ؛

- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين و الخواص في ميداني القرض و النقد ؛

- حماية الودائع ؛

- تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود و تنظيم مهنة الصارفة ؛

- ترقية الاستثمار الأجنبي ؛

- تخفيض المديونية ؛

- إدخال منتوجات مالية جديدة ؛

إن بلوغ هذه الأهداف يتطلب ضرورة إعادة النظر في التنظيم المصرفي و أن متابعة تحليلية للسياسة الاقتصادية تفرض نفسها في هذا المجال من خلال مايلي :

- دور هيئات البنك المركزي (بنك الجزائر) في النظام المصرفي ؛

- تنظيم المهنة المصرفية ؛

- رقابة البنوك و المؤسسات المالية ؛

- العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية ؛ [28]

خلاصة

إن التحدي الذي تواجهه الجزائر في ظل اقتصاد السوق هو تفعيل النظام المصرفي و تطهيره من كل الاختلالات كما عليها منح كل المقومات و الصلاحيات التي من شأنها إعانة السلطة النقدية في البلاد على المراقبة و التحكم في النظام النقدي لتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي و الخارجي.

و من هنا كان و لابد من تطوير النظام المصرفي الجزائري بما يتوافق مع الإصلاحات الاقتصادية لهذا جاء قانون النقد و القرض الذي أعاد التعريف كلية لهيكلة النظام المصرفي الجزائري و جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في البلدان خاصة المتطورة.

إلا أن تدهور أسعار البترول أثر على مصادر الإيرادات العامة للجزائر حيث أصبحت هذه الإيرادات لا تكفي لتمويل نفقات الدولة ، فاضطرت الجزائر إلى تغطية العجز بطبع أوراق من النقد أو ما يسمى بالإصدار النقدي و هدفه زيادة التيار النقدي في أيدي الأفراد ليزيد حجم الطلب الكلي على كميات السلع و الخدمات ونظرا لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية الزيادة في الطلب فإن أسعار السلع و الخدمات تزيد مما يعني انخفاض القدرة الشرائية للنقود و يحدث التضخم ، لذا تسمى هذه الوسيلة بالتمويل بالتضخم و هنا يمكننا الإشارة إلى أن هذه الوسيلة في تغطية العجز في الموازنات صالحة للمدى القصير و على الجزائر البحث عن مصادر أقوى للإيرادات بخلاف قطاع المحروقات.

[28] محفوظ لعشب ، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية، 2006 ، ص 44

استهدف البحث موضوع مهم و معاصر يثير اهتمام الكثير من الباحثين و هو عرض النقود في الجزائر ، حيث مرت الكتلة النقدية بعدة تغيرات عبر الزمن بفعل عوامل عديدة ، حيث تمحور البحث في الإجابة عن الإشكالية المطروحة ، فتطلب هذا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول تمحور حول الإطار النظري لعرض النقود ، حيث تناولت الدراسة مفهوم عرض النقود و الجهات المسؤولة و المتحكمة في عرض النقود ، كذلك العوامل المؤثرة في خلق النقود ، فتبين أن العرض النقدي هو وليد لعدة أسباب تجعله في حالة تضخم أو حالة انكماش أو استقرار ، كما تطرقت الدراسة إلى علاقة قيمة النقود و القوة الشرائية حيث ثبت أن بانخفاض قيمة النقود تنخفض القوة الشرائية لها و هذا ما يبرزه و بوضوح الرقم القياسي للأسعار و الذي يمثل التغير في القوة الشرائية للنقود و هذا ما يستلزم ظهور التضخم في اقتصاد الدولة و العكس صحيح.

و كان من الضروري التطرق في الدراسة إلى مفهوم الكتلة النقدية و الأجزاء المقابلة لها ، حيث تمثل الكتلة النقدية الأموال المتاحة النقدية و شبه النقدية التي يديرها النظام المصرفي و الخزينة العامة ، إلا أن عملية الإصدار النقدي هي متاحة فقط للبنك المركزي ، و هذا الإصدار مرتبط بعدة أصول تعرف بمقابلات الكتلة النقدية و التي تشمل الأصول الخارجية و القروض المقدمة إلى الدولة و القروض المقدمة للاقتصاد أما فيما يخص لب الدراسة و هو محددات العرض النقدي فتم استعراضه من خلال السلوكات و القرارات لعدة أطراف لها التأثير على العرض النقدي و ذلك تمثل في السلطة النقدية و البنوك التجارية و كذلك المودعون و المقترضون ، كما بينت الدراسة أن تغطية الكتلة النقدية هي ديون على مؤسسة الإصدار و بنك الجزائر لا يحق له الإصدار النقدي ، إلا في عناصر محددة كالذهب و العملات الصعبة و ديون على الخزينة و قروض للاقتصاد كما تناولت الدراسة مفاهيم متعددة للسياسة النقدية و التي تتفق فيما بينها في الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تنتهجها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي ، و التي من خلالها تحاول التحكم في المعروض النقدي حتى لا يزيد إلى حد ظهور ظاهرة التضخم و لا ينقص لحد

ظهور ظاهرة الانكماش ، و للتعرف على مسار السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي كان من الضرورة استعراض النظريات النقدية من المنظور الكلاسيكي و الكينزي و كذلك من المنظور المعاصر أي منذ اعتبار مبدأ الحياد النقدي فيما يتعلق بتأثير النقود على النشاط الاقتصادي إلى اعتبارها تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء عمالة ، إنتاج ، استثمار ، ادخار استهلاك مما يؤثر على التوازن الاقتصادي إلى أن جاءت النظرية المعاصرة التي ردت الاعتبار للنقود و السياسة النقدية باعتبارها أكثر فعالية و تأثير على النشاط الاقتصادي و متغيراته و استقراره .

أما الفصل الثاني فخصته الدراسة بدور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي حيث تناولت مفاهيم عامة حول البنك المركزي من خلال نشأته و مفهومه و هيكله التنظيمي و دور بنك الجزائر في تأهيل النظام المصرفي الجزائري ، و ذلك باعتبار البنك المركزي السلطة النقدية الذي يحتكر دون سواه على إصدار النقود القانونية وفق أنظمة الإصدار كما تطرقت الدراسة إلى استقلالية و مراقبة بنك الجزائر حيث لا تعني الاستقلالية عزل السياسة النقدية عن الحكومة أو السياسة الاقتصادية العامة للدولة بل تعني منح البنك المركزي الاستقلال التام في إدارة السياسة النقدية حيث تناولت الدراسة كذلك أثر استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية و التي جاءت من خلال قانون النقد و القرض بعد تفطن السلطات إلى الضعف الذي يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي و من خلال هذا كان من الضروري التطرق إلى مؤشرات استقلالية البنك المركزي و هي مجموعة من المعايير التي اتفقت عليها معظم الدراسات يتحدد على أساسها مدى الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي منها المعايير الاقتصادية والقانونية ، كما تناولت الدراسة الإصدار النقدي و الائتمان المصرفي و تطلعت كذلك على علاقة عناصر ميزانية البنك المركزي بالعرض النقدي ، كذلك استعرضت الدراسة عناصر النظام النقدي و التي تشمل جميع أنواع النقود المتداولة و القوانين و الإجراءات المنظمة للأداء النقدي و كذلك المؤسسات النقدية و المصرفية التي تتولى مهمة الإصدار النقدي و المتمثلة في البنك المركزي. و تطرقت الدراسة أيضا إلى أدوات السياسة النقدية منها الأدوات المباشرة و التي يمكن

للبنك المركزي من التحكم المباشر في حجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية منحه ، و التأثير على استخدامات المعروض النقدي كتشجيع القروض الاستثمارية أو الاستهلاكية ، و غالبا تستخدم الدولة سعر الفائدة لتوجيه الائتمان ، أما الأدوات غير المباشرة فتمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي و بصورة غير مباشرة حيث تتمثل الأدوات غير المباشرة في سعر إعادة الخصم ، الإحتياطي الإجباري ، عمليات السوق المفتوحة .

أما أدوات السياسة النقدية في الجزائر فتتمثل في معدل إعادة الخصم و الإحتياطي الإلزامي و أدوات السوق النقدية ، حيث تستخدم السلطة النقدية أدوات السياسة النقدية لتنفيذ سياستها النقدية المناسبة للوصول إلى الأهداف المرجوة .

و في خصوص الفصل الثالث و الأخير فقد تمحورت الدراسة حول عرض النقود في الجزائر و ذلك بالتركيز على الفترة من 1990 إلى غاية 2016 و هي فترة تميزت بعدة تغيرات على المعروض النقدي الجزائري ، حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى الإصلاحات النقدية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق و تبلورت هذه الإصلاحات من خلال قانون النقد و القرض الذي عمل على تصحيح النقائص و الاختلالات التي يعاني منها الجهاز المصرفي و هذا بعد التعرف على مبادئ قانون النقد و القرض و عملية إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة و وضع النظام المصرفي على مستوين فميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزع للقروض استعرضت الدراسة أهداف قانون النقد و القرض ، و مع الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90 لم تعد النقود ظاهرة حسابية فقط بل أصبحت وسيلة لتداول رأس المال و أصبحت أداة للقرض و التنمية و أصبح لها تأثير مباشر على التوزيع على الإنتاج ، التوزيع و الاستهلاك و أصبحت أداة إستراتيجية مهمة من هنا كان لابد من تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر بما يليق مع الظروف اقتصادية الراهنة.

أما فيما يخص تطور مسار الكتلة النقدية في الجزائر ، فالملاحظ أنه من الاستقلال إلى غاية 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية ، لكن من سنة 1990 ظهرت معالم لسياسة النقدية من خلال الأدوات و الأهداف التي تتوافق مع ما هو ساري في باقي الدول ، حيث تميزت الفترة من 1990 إلى 2000 بتغيرات مؤسساتية و هيكلية على عدة مستويات نتيجة الإصلاحات الموسعة للحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية للانتقال من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق بالإضافة إلى إصلاحات قانون النقد و القرض 10/90 كما كان هناك ارتفاع في المديونية الخارجية للدولة و عجوزات داخلية و عجز في الميزانية ، بسبب انخفاض أسعار البترول و كان هناك توسع في نمو الكتلة النقدية في الجزائر أما بخصوص مسار الكتلة النقدية للفترة من 2001 إلى 2014 فقد تميزت بكون سنة 2001 عرفت أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية و ذلك يعود إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج تنمية الجنوب و من سنة 2007 إلى 2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير العرض النقدي ، حيث بلغ معدل نمو العرض النقدي أدنى مستوى له و ذلك لسببين الأول هو التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية 2008 و الثاني هو انخفاض الودائع تحت الطلب مما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان بعد سنة 2010 بدأ العرض النقدي في النمو نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية و استقرار الأزمة المالية و ارتفاع أسعار المحروقات و كان ذلك إلى منتصف سنة 2014 حيث عرفت أسعار المحروقات انخفاض ملحوظ حيث كانت الفترة من 2015 إلى 2016 يكتنفها انخفاض واضح في أسعار المحروقات و التي اعتبرت صدمة كبيرة على الاقتصاد لاسيما المالية العامة و الحسابات الخارجية و ارتفاع عجز الميزانية.

و من خلال هذا الفصل يتوضح أن الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات النقدية كمحاولة من السلطات التحكم في المعروض النقدي ، غير أن أهم عامل بتحكم في المعروض النقدي في الجزائر وفي الأوضاع الاقتصادية عامة هو قطاع المحروقات باعتباره المصدر الوحيد الذي يحتل الحصة الأكبر من صادرات الجزائر.

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص عدة نتائج من هذه الدراسة منها :

– أهمية السياسة النقدية تكمن في الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتأثير على عرض النقود سواء بالزيادة أو النقصان لتحقيق الأهداف المرجوة باستخدام مجموعة من الأدوات.

– تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية و النقود الكتابية و أشباه النقود ، حيث تباينت الكتلة النقدية بين الارتفاع و الانخفاض تارة لصالح النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب) و تارة لصالح أشباه النقود(ودائع لأجل ، ودائع ادخارية و شهادات إيداع ادخارية) ، إلا أن النقود الورقية هي التي ساهمت بأقل نسبة مقارنة بالنقود الورقية و أشباه النقود ، فقد عرفت تطورا طوال فترة 2001 إلى 2014 أما عن مقابلاتها فتتكون من الأصول الخارجية و القروض الخارجية ، إلا أن الأصول الخارجية تمثل المصدر الرئيسي للإصدار النقدي لارتباطه بأسعار المحروقات.

– عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة إصلاحات من خلال قانون النقد و القرض الذي يعتبر نقلة نوعية في تنظيم أداء الجهاز المصرفي ، من خلال منح الاستقلالية لبنك الجزائر ، حيث كانت هناك عدة تعديلات و إصلاحات في قانون النقد و القرض لسد النقائص و الاختلالات المتعلقة بالأداء و الرقابة و الإشراف على أعمال البنوك و مكافحة الفساد و سيل الأموال.

– استقلالية بنك الجزائر لا تعني عزل السياسة النقدية عن الحكومة و السياسة الاقتصادية العامة ، بل تعني منح بنك الجزائر الاستقلال التام في الإدارة السياسية النقدية.

– قطاع المحروقات يلعب دور مهم للغاية في اقتصاد الجزائر ، حيث تساهم صادرات هذا القطاع بأكثر من 90% من إيرادات الدولة هذا ما جعل الاقتصاد يتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار المحروقات.

بناء على النتائج المتوصل إليها ، يمكن وضع التوصيات التالية لتفعيل السياسة النقدية في ضبط اعرض النقدي في الجزائر ، نذكر منها :

- إعطاء استقلالية أكبر للبنك الجزائر من خلال التشريعات و التنظيمات و القوانين لتنفيذ السياسة النقدية للتحكم في العرض النقدي بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة.
- تعزيز دور بنك الجزائر في مجال الرقابة و الإشراف على البنوك التجارية و المؤسسات المالية.
- ضرورة استخدام النقود الالكترونية للتحكم في السيولة المفرطة .
- الاستغلال العقلاني و الرشيد لقطاع المحروقات ، و البحث عن بدائل لهذا القطاع أصبح ضرورة حتمية على الجزائر ، و يعتبر قطاع الزراعة و السياحة من أهم القطاعات التي يمكنها تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الجزائري.

❖ لتمويل العجز في صندوق ضبط الإيرادات لجأت الجزائر إلى عملية الإصدار النقدي و الذي تعتبر حل للأزمة على المدى القصير ، و لابد من إيجاد حلول أقوى للخروج من الأزمة بعيدا عن قطاع المحروقات و الإصدار النقدي الذي يعتبر من أهم عوامل التضخم في الجزائر.

آفاق البحث :

انطلاقا من هذه الدراسة و النتائج المتوصل إليها ، نأمل أن تكون انطلاقة لبحوث أخرى مستقبلا للإجابة على قضايا مهمة ، من بينها: ما هي العلاقة بين تغيرات أسعار البترول و العرض النقدي في الجزائر ؟ كيف يمكن التحكم في فائض الكتلة النقدية في الجزائر ؟ ، كيف يمكن التحكم في التضخم الناتج عن الإصدار النقدي في الجزائر ؟

قائمة المراجـــع:

- أكرم حداد ، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري ، دار وائل للنشر ، 2005 .
- الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي و البنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية 2013
- سمير حسون ، الاقتصاد السياسي في النقد و البنوك ، الطبعة الثانية ، 2004 .
- صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2005 .
- عبد الحليم عمار غربي ، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي ، مطبوعات KIE PUBLICATIONS ، 2018 .
- عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012.
- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات ، الدار الجامعية 2009 .
- مبروك حسين ، المدونة البنكية الجزائرية ، دار هومة ، 2010
- محفوظ لعشب ، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية 2006 .
- محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية 1996
- محمود سحنون ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، بهاء الدين للنشر ، 2003.
- مفيد عبد القوي ، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية ، مطبعة مزوار ، 2007 .
- هيل عجمي جميل الجنابي ، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر ، 2009

قائمة الرسائل و المذكرات:

- إكن لونيس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2011/2010.

- بطاهر علي ، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية مذكرة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2005-2006.

- بودرع لطفي، تحليل عرض النقود في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2010/2009 .

- بورمة هشام ، النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2008-2009.

- حاجي سمية ، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2015-2016.

- حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2006/2005 .

- سمير آيت يحيى ، التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم للجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية ، 2013-2014 .

- صوفان العيد ، دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، 2011/2010 .

- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،2012-2013.

- نوي فطيمة الزهرة ، أثر تطبيق الحوكمة المؤسس اتية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة نيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، 2016-2017 .

- وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات <<دراسة حالة الجزائر >>، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2013/2012 .

قائمة المجلات و الملتقيات:

- التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2015، بنك الجزائر، نوفمبر 2016.
- الديوان الوطني للإحصائيات- مؤشر أسعار الاستهلاك ، 2013.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الجزائر تحتفظ بمؤشراتها الاقتصادية في مستويات مقبولة 2000-2013 ، الثلاثاء 11 مارس 2014.
- بطاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افر يقيا ، العدد 01.
- بلعزور بن علي ، د.كنوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، جامعة الشلف .
- بنك الجزائر ، حوصلة حول تط ورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات 2017 ، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ، فيفري 2018.
- بورحمة عبد الحميد، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 و أثرها على الفضاء الاقتصادي و الاجتماعي ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة المسيلة ، العدد 6.
- بوشليط هاجر أميرة، إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر و أزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014 المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، العدد 07 ، 2016 .
- حيدوش عاشور ، د.وعيل ميلود ، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، العدد الخامس ، جوان 2017.
- سليمان ناصر ، أدم حديدي ، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 02 ، جوان 2015 .
- سميرة العابد ، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواضح و الطموحات ، مجلة الباحث جامعة باتنة ، الجزائر ، العدد 2012/11 .
- عبد الله البحري، علي صاري ، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي و الحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي ، جامعة احمد دراية ،أدرار الجزائر، العدد 13 ،2017 .
- عتو الشارف، اجري خيرة، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، العدد 8.
- عقبة عبد اللاوي ، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر للفترة 1984 الى 2010 ، مجلة رؤى الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ، العدد 07 ديسمبر 2014 .

- عقبة عبد اللاوي، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر للفترة 1984-2010 مجلة مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ، العدد 07 2014.
- فتيحة ملياني ، الإصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي ، مجلة الاقتصاد الجديد جامعة خميس مليانة،الجزائر ، العدد 14 ، المجلد 01-2016 .
- مفتاح صالح ، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000) ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة ، فيفري 2001 .
- ميهوب مسعود، بركان يوسف، محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية(1990-2014) المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية - جامعة زيان عاشور، الجلفة ، العدد 27.
- هايل طشطوش ، السياسة النقدية ، الأهداف و الغايات ، الأدوار و الآثار ، مجلة المحاسب العربي الكويت ،2015 ، العدد 06 .

الجرائد و المواقع الالكترونية:

- الجريدة الرسمية ، الأمر رقم 03\11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق 26 غشت 2003 يتعلق بقانون النقد و القرض .
- ب.سعيد، الوتيرة السنوية للتضخم تقارب 5% في مارس 2016، جريدة الخبر ، 2016/04/19
- علي محمد ، السياسة النقدية أهدافها و استخدامها في الفجوات التضخمية و الانكماشية ، 2018 www.b2b-sy.com ، business